المساءلة بين الحجاج التقويمي والمغالطة
دراسة في التفكير النحوي (*)

أ.م.د/ أيمن فتحي عبد السلام زين
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية دار العلوم – جامعة المنيا

الملخص

يعالج هذا البحث موضوع" المساءلة بين الحجاج التقويمي والمغالطة دراسة في التفكير النحوي" ويقع في محورين أولهما: المساءلة ودورها في الحجاج التقويمي في التفكير النحوي، وثانيهما: المساءلة والمغالطة في التفكير النحوي، ويهدف إلى الربط بين ما قدمه اللساني ميشيل ماير في نظرية المساءلة(التي تنص على أن الفكر كله قائم على السؤال سواء أكان مظهرا أم مضمرا، وأننا دون سؤال نكون خارج النقاش) وبين ما قدمه النحاة العرب في كل مستويات التقعيد النحوي توجيها وتفسيرا وتعليلا...إلخ من إثارة الأشكلة تجاه القضية المعروضة، كما يهدف إلى بيان متى يكون السؤال في سياق الفنقلات حجاجا تقويميا ومتى يكون مغالطيا؟ معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل البحث إلى أن النحو العربي قائم في بنيته الفكرية على المساءلة، وهي مظهر من مظاهر الحجاج الإقناعي، وإن خرجت في بعض سياقاتها إلى المغالطة.

الكلمات المفتاحية: المساءلة. الحجاج التقويمي. المغالطة. بناء التفكير. الإقناع.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨١) العدد (٤) أبريل ٢٠٢١.**

"Questioning between Evaluative Argumentation and Fallacy: A Study of Grammar Thinking",

This paper deals with the topic of "Questioning between Evaluative Argumentation and Fallacy: A Study of Grammar Thinking", through discussing two main points: the role of questioning in evaluative argumentation in grammar thinking, and questioning and fallacy in grammar thinking. It aims to link what Michael Meyer presented in the questioning theory (which states that the whole thought is based on questioning, whether explicitly or implicitly, and that without questioning one cannot be involved in a discussion) and what the Arab grammarians have presented in all levels of setting grammatical rules such as orientation, explanation, etc. It also aims to indicate when questioning can be evaluative argumentation and when it can be a fallacy Based on this descriptive analytical approach .The study found that Arabic grammar, in its intellectual structure, is based on questioning which is a form of persuasive argumentation even if it sometimes turns to be a fallacy.

Key words:

questioning, evaluative argumentation, fallacy, thinking structure, persuasion.

مقدمة

الحمد لله على ما أولى وأنعم، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين وبعد،،،،

فلقد بدا الخطاب النحوي في كل جوانب بنيته الفكرية، تعليلا وتوجيها، وتصنيفا، وتفسيرا...إلخ خطابا مقنعا قائما على اعتبار الآخر، من خلال اعتماده على المساءلة، أو إثارة الأشكلة تجاه المعروض، والحقيقة أن" الخصائص المعرفية والاستدلالية للسؤال تجعله في قلب أي عملية حجاجية"(عادل، ٢٠١٣، ص.٢٠٨)، وأن من يطالع كتب العلل النحوية أو كتب التقعيد يجد ذلك جليا بشكل لافت للنظر في سياق الفَنْقَلات– أقصد أسلوب(فإن قلتَ... قلتُ) بصوره المتنوعة– أو في غيره، فالفنقلة تشكل حوارا حجاجيا مكتمل الأركان يهدف إلى الإقناع، ومن يعاود النظر يلحظ أيضا أن هذا

السؤال قد يكون طرح بالفعل أو هو سؤال مفترض أو مصنوع لبيان البراعة في توظيف البراهين الاستدلالية، أتى مصرّحا به من قبل النحوي وقد يأتي على هيئة الإخبار ويفهم السؤال منه ضمنا من خلال الإشكال المطروح، مما يجعلنا قادرين على الربط بين ما قدمه مشيل ماير في نظرية المساءلة التي تعني العلاقة الوطيدة بين التفكير والسؤال بشقيه المصرح به والمضمر، فهما وجهان لعملة واحدة، وبين ما قدمه النحاة العرب في تفكيرهم القائم على الدفاع عن الأفكار من خلال المساءلة، ولذا جاء هذا البحث بعنوان" **المساءلة بين الحجاج التقويمي والمغالطة دراسة في التفكير النحوي**" **وقد دفعني إليه أنني** لاحظت أن كل من تكلم عن الفنقلة إما أن يتناولها على أنها طريقة تعليمية للمبتدئين، وإما أن يتناولها على أنها إحدى طرق عرض الخلاف مركزا على القضية الخلافية بعيدا عن السؤال الذي أدى إليها، ويعالجها معالجة تراثية بعيدة كل البعد عن نظرية الحجاج، ولم يشر أحد على الإطلاق- فيما أعلمه بعد البحث الطويل – إلى أنه يمكن ربطها بنظرية المساءلة عند ميشيل مايير، كذلك لم يشر أحد إلى أن هذا النوع من الحجاج يعد حجاجا تقويميا، كذلك لم يُدرس طبيعة السؤال الوارد في أسلوب الفنقلات وغيرها على أنه قد يكون سؤالا مغالطيا. ويهدف البحث إلى الربط بين ما قدمه ميشيل مايير في المساءلة وبين ما قدمه التراث النحوي العربي في الفنقلات وغيرها، وذلك من خلال دراسة السؤال الصريح ممثلا في الفنقلات أو السؤال المضمن الذي جاء في إطار الإخبار العادي بعيدا عن الفنقلة تماما وأشار النحاة إلى هذا السؤال الضمني. كذلك يهدف إلى دراسة دور السؤال – على ضوء نظرية الحجاج – في بناء التفكير النحوي من ناحية، وفي الحجاج التقويمي من ناحية أخرى، وأخيرا دراسة السؤال المغالطي في التفكير النحوي وربطه بما قدمه علماء الحجاج في المغالطات الحجاجية، وذلك من خلال مغالطات الاستدلال النحوي من ناحية والمغالطات في الألغاز النحوية من ناحية أخرى، وهل يمكن عد السؤال الوارد عن اللغز سؤالا

مغالطيا؟

منهج الدراسة:

اتخذ البحث من المنهج الوصفي القائم على التحليل منهجا في تناوله لبعض سياقات المساءلات النحوية في الفكر النحوي- بقدر ما تتضح به الفكرة – حيث نقوم بوصف وتحليل السياق الذي وردت فيه المساءلة وبيان دوره سواء في بناء التفكير والحجاج التقويمي، أو في المغالطة.

الدراسات السابقة:

لا أعلم أحدا تناول المساءلة على مستوى الخطاب النحوي من خلال كتب التقعيد والتعليل النحويين، لكن هناك عدد من الأبحاث تناولتها على المستوى البلاغي منها:

١ـــ نظرية المساءلة والبلاغة لميشال مايير مقاربة في الأصول والأسس والتمثلات، د.نعمة دهش فرحان الطائي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد ٤٣، نيسان، ٢٠١٩م.

٢- الفنقلة عند الزمخشري بين الدلالة والحجاج، د.عادل راضي جابر الزركاني، درس فيه الفنقلة والحجاج من منظور بلاغي، من خلال النسق والنظم في المفردات والتراكيب والانزياح الأسلوبي...إلخ.

وهناك أبحاث تناولت الفنقلة على المستوى النحوي باعتبارها طريقة من طرق عرض الخلاف حول المسائل النحوية منها:

١ ـــ أغراض الفنقلة في كتاب سيبويه للباحثين: رضا هادي حسون العقيدي، وأحمد علي حيّاوي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد ٣٤، آب، ٢٠١٧م.

٢ـــ فنقلات الزمخشري النحوية في سورة آل عمران دراسة تأصيلية تحليلة، د. حمادة عبد الإله حامد، العدد ٣٨، ج١، ٢٠١٩م. وكلها بعيدة عن نظرية الحجاج المساءلي تماما.

هذا، ويقع البحث في محورين تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتعقبهما خاتمة وثبت بالمصادر والمراجع. ففي المقدمة بينت فيها أهمية الموضوع من وجهة نظري، والدافع إليه، وأهدافه، والمنهج المتبع في دراسته، والدراسات السابقة حوله، وفي التمهيد تعرضت لتأصيل دور المساءلة في التفكير الإنساني عامة والتفكير النحوي خاصة، ثم جاء محورها الأول ليعالج المساءلة والحجاج التقويمي، وعالج محورها الثاني: السؤال المغالطي في النحو العربي، وختم البحث بالنتائج ثم بالمصادر والمراجع، واللهَ أسأل التوفيق والسداد، إنه حسبي ونعم الوكيل.

تمهيد: المساءلة وبناء التفكير النحوي

لا يخفى على المشتغلين بالعلم عامة وبالنحو خاصة أن نحاتنا كانوا يزاوجون بين أمرين كما أشار أبو موسى(١٩٩٩) أولهما تعليم أصول العلم ممثلة في القواعد النحوية، والثاني بيان كيف استخرجت هذه الأصول والخطوات التي سلكوها، وكأنهم بصنيعهم هذا يعلِّمون تلاميذهم علم صناعة العلم، وأسميها أنا"علم صناعة التفكير"، وبهذا لا يؤخذ من القواعد معرفة أحكام عناصر بناء الجملة بأنواعها والخلاف فيها فحسب، وإنما يؤخذ منها أيضا ما فيها من طريقة تفكير وإعمال للعقل، ومن هنا" فالتفكير النحوي ينزل من النحو نظما وتراكيب منزلة الجهاز العصبي المركزي الرابط للنحو والضابط لحركته وحركيته" (محاسنة، ٢٠١٥، ص.٢١).

والحقيقة أن النحاة أبدعوا أيما إبداع في صناعة التفكير من خلال ربط كل جوانبه بالمساءلة الحجاجية، وجعلها محلا للإشكال، وطالما نتحدث عن التفكير الحجاجي، فلابد لهذا التفكير من سؤال صريح أو مضمر لأن التساؤل يعد" محفِّزاً رئيسا لطبيعة الفكر الإنساني، بوصفه حركة الذهن من المعلوم إلى المجهول، وهذه الحركة لا تتم إلا من التساؤل وطرح المزيد من الأسئلة، فالتساؤل والتفكير وجهان لعملة واحدة "(الطائي،٢٠١٩، ص.٢١٨٤).ولن يكون هناك إقناع إلا إذا تعددت الأجوبة والبدائل المطروحة

للإجابة عن السؤال.

وعندما نبحث عن جوانب بناء التفكير النحوي الحجاجية نجدها متعددة ويتمثل أحد هذه الجوانب في الفَنْقَلات التي تضمنت مساءلات متنوعة حول هذا التفكير، حيث إن المساءلة تعد أكبر مظهر من مظاهر الحجاج لأنها موجودة في البنية الفكرية عند النحاة، **أولا** على مستوى تقعيد القواعد، **وثانيا** على مستوى التعليل، **وثالثا** على مستوى التحليل النحوي، وهذا النوع من التفكير يعد بلا شك مدخلا رئيسا لمعرفة أساسيات النظام النحوي للعربية، والوقوف على مختلف التفسيرات والتعليلات لتراكيب اللغة واستنتاج القواعد منها، فضلا عن وظيفته الحجاجية التي تتمثل في الإقناع.فالنحوي حين يقدم سؤالا مفترضا ثم يجيب عن هذا السؤال فإنه يقوم بعدد متداخل من الإستراتيجيات والعمليات المعرفية والفكرية ما بين التفسير والتحليل والتوجيه والتصنيف والتقويم، والجمع، والاختبار، والربط، والمقارنة، واستنباط الأفكار العامة، وتقديم الأدلة والبراهين التي يستند إليها عند إصدار الأحكام النحوية للتوصل إلى نتائج مقنعة له وللآخرين حول المسألة المدروسة.

ولما كانت طبيعة النحو أنه يقوم على الاستقراء فهو في حاجة ماسة إلى مزيد من هذه العمليات العقلية والمنطقية في معالجة قضاياه، حيث إن الاستقراء أوقف النحاة على طبيعة القواعد والأحكام النحوية، وفي ضوء هذا الاستقراء اتضح للنحاة أمران وجد السؤال لأجلهما **أولهما**: أن اللغة لا يمكن أن تخضع للقواعد المستقرأة خضوعا مطلقا، حيث وُجد ما خالف الأصل، وكما ذكر النحاة أن "ما جاء على الأصل لا يسأل عنه، وما جاء على خلافه يسأل عن حكمة مخالفة الأصل"(الصبان، ١٩٩٧، ص.١/٦٥).وهكذا فالسؤال مرتبط بالإشكال المتعلق بمخالفة الأصل، ولعل هذا ما أكده ابن السراج حين قال:" وفي كتاب سيبويه من هذا الباب مسألة مشكلة وأنا ذاكر لفظه وما يجب فيها من السؤال والجواب عنه"(ابن السراج، ١٩٩٦، ص.٢/١٨٠). وفي هذا الصدد أشار عادل(٢٠١٣) إلى أن السؤال هو دائما

تجلٍّ **لمشكل مطروح تجب معالجته**. وهذا السؤال يقتضي تفاعلا بين الذوات المعنية به، للتفاوض حوله، لأنه يعد بذلك إطلاقا للمفاوضة ومحركا للسجال والاستدلال المنتج للعديد من الأقوال التي تقدم نفسها حسما للسؤال أو على الأقل الجواب المناسب عنه، فإذا لم يكن هناك سؤال لن يكون هناك سجال، لأنه لن يكون هناك إلا جواب واحد، والدليل على ذلك من التفكير النحوي تعدد الجوابات على الإشكالات النحوية" التساؤلات" من قبل النحاة واعتراض بعضهم على بعض في هذا الجانب. وأما الأمر **الثاني** فهو الأحكام نفسها والعلامة التي يستحقها الحكم، حيث كانت مدعاة لإثارة الأشكلة والسؤال ومحاولة التوصل إلى سبب هذا الحكم، وهذا ما يجعلنا نستطيع تسمية هذه الأسئلة بالأسئلة الفلسفية التي تبدأ بـــ: لِمَ، ولماذا، ومن أين، وفيمَ، فهلّا، وأليس...إلخ، والتي تدعو إلى معرفة سبب وجود الشيء، وعلته، ويعبر عن هذا قول الأشموني (١٩٩٨):

ما بني من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد: لِمَ بُني؟ وما بني منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة: لم بني؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وما بني من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه، وما بني منهما على حركة فيه سؤالان: لم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟.(ص.١/٤٧)

ومن هنا فالمساءلات النحوية وظيفتها العامة هي بناء التفكير النحوي من خلال ما تقدمه من عمليات عقلية وفلسفية في معالجة ما يبدو مشكلا في النحو العربي سواء اختلف فيه أم لم يختلف، كذلك تهدف إلى إقناع المتلقي بأن كل حركة أو علامة لابد لها من سبب وهذا يتماشى مع عقيدة المسلمين في أن كل سبب لا بد له من مسبب، ولذا فإن إثارة الأشكلة في عرض جميع ما يتعلق بالتفكير النحوي تقعيدا وتوجيها وتعليلا وتفسيرا وتصنيفا...إلخ يدل على أن نظام المساءلة العقلاني أساس في بناء هذا التفكير، وأنّ "جوهر التفكير لا يكمن في الإجابة بقدر ما يتجلى في طرح السؤال المؤدي إليها....وهذا يجعل من ثنائية السؤال والجواب قاعدة التفكير

العقلاني"(ملواني، ٢٠١٥، ص.٢٢٦).

وأرى أن من عدم الإنصاف أن نقصر وظيفة المساءلات –على تنوعها– على الجانب التعليمي، ولعلنا لو تتبعنا ورود كلمة (مسألة) في عينة من كتب التفكير النحوي، لوجدناها تعدت ألفي مرة، وكلمة (إشكال) بكل صورها نجدها تقترب من العدد السابق، بالإضافة إلى كلمة(سؤال) التي تجاوزت خمسمائة مرة، حتى إن من الكتب ما قام على السؤال والجواب كالإبانة والتفهيم عن معنى بسم الله الرحمن الرحيم للزجاجي، حيث ذكر ثمانين سؤالا حول البسملة. كذلك قولهم: ومما يسأل عنه، أيضا وردت بكثرة كما فعل ابن قتيبة في كتابه تلقين المتعلم من النحو، كذلك فعل الرماني في شرحه لكتاب سيويه، هذا بالإضافة إلى (الفنقلات) التي يردفها السؤال الذي يبدأ بأدوات الاستفهام مثل: لِمَ، وكيف، ولماذا، ومن أين، وعلامَ، ففيمَ، فهلّا...إلخ، فكل هذا يؤكد أن التقعيد النحوي ما كان له أن يتم دون مراعاة للمتلقي، ودون أن يحرص على تحقيق الإقناع له من خلال هذا السؤال" فدون سؤال نكون خارج النقاش"(عادل، ٢٠١٣، ص.٢٠٧).

وتأسيسا على ما سبق فإن تنوع الأسئلة وكثرتها في النحو العربي وإن وافق طريقة المتكلمين في الجدل، أو يعد تأثرا بالمنطق الصوري فيما عرف بالعلة الغائية، وهو السبب في تفريع المسائل...إلخ كما رأي د. محسب الذي يقول عن السيرافي إنه كثيراً ما يسرف في تفريع المسألة الواحدة" فهو يعلل مثلاً "دخول التنوين على الاسم" بطرح هذه الأسئلة.... وهو في الإجابة عن كل سؤال من هذه الأسئلة يفيض في ذكر الوجوه التي تبطل هذه الفروض التي يفترضها هو بنفسه.(محسب، ٢٠٠٧، ص. ١٣٨) وكأنّ د.محسب يرى ذلك عيبا أن تكثر الأسئلة على سبيل الجدل لا غير.

لكني أقول حتى وإن كان كذلك فإنه " لا يزعم معرفة جميع الأجوبة إلا الذي يزعم أنه طرح جميع الأسئلة، والذي يطرح الأسئلة

لا يطرحها دائما على سبيل الجدل..... فالخطاب المقنع ليس ذلكم الخطاب الذي يقدم الحقيقة، بل الذي يصنع الحقيقة" (أسيداه،٢٠٠٥، ص.١٠٣) هكذا يبدو الخطاب النحوي بالنسبة لي، إنه يصنع الحقيقة من خلال إثارة الأشكلة تجاه التفكير النحوي بكل جوانبه، هادفا إلى الإقناع من خلال الحجاج بالمساءلة، كما أن الخطاب المقنع في رأيي هو الذي يتخذ من الجدل وسيلة للبحث" وراء كل عناصر الظاهرة اللغوية من حيث علاقاتها بالظواهر الأخرى، ووضع كل الفروض الممكنة مما يبين حكمة اللغة وفلسفتها"(محسب، ٢٠٠٧، ص.١٢٩) وسوف يتضح ذلك بعد قليل.

المبحث الأول: المساءلة ودورها في الحجاج التقويمي دراسة في التفكير النحوي

تحدث(عبد الرحمن، ١٩٩٨)عن الحجاج التقويمي وذكر أنه يعني:

إثبات الدعوى بالاستناد إلى قدرة المستدِل على أن يجرِّد من نفسه ذاتا ثانية ينزِّلها منزلةَ المعترض على دعواه؛ فهاهنا لا يكتفي المستدِل بالنظر في فعل إلقاء الحجة إلى المخاطَب، واقفا عند حدود ما يوجب عليه من ضوابط وما يقتضيه من شرائط، بل يتعدى ذلك إلى النظر في فعل التلقي باعتباره هو نفسه أول متلقٍّ لما يُلقي، فيَبني أدلته أيضا على مقتضى ما يتعين على المستدَلّ له أن يقوم به، مستبقا استفساراته واعتراضاته ومستحضرا مختلف الأجوبة عليها ومستكشفا إمكانات تقبلها واقتناع المخاطب بها. وهكذا فإن المستدِل يتعاطى لتقويم دليله بإقامة حوار حقيقي بينه وبين نفسه، مراعيا فيه كل مستلزماته التخاطبية من قيود تواصلية وحدود تعاملية، حتى كأنه عين المستدَل له في الاعتراض على نفسه. فيتبين أن الحجة المبنية على التقويم أو قل "الحجة المقوّمة" تنهض بما ينطوي عليه الاستدلال في الخطاب الطبيعي من أسباب الثراء والاتساع؛ إذ تنبني أصلا على اعتبار فعل الإلقاء وفعل التلقي معا، لا على سبيل الجمع بينهما فحسب، بل على سبيل

استلزام أحدهما للآخر.(ص.٢٢٨)

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هل يمكن الربط بين ما ذكره طه عبد الرحمن عن الحجاج التقويمي باعتباره نوعا من الحجاج الذي يراعي حال المتلقي ويستبق ما عنده تحصينا لحججه من الاعتراض من ناحية وبين ما قدّمه الفكر النحوي من أسئلة حقيقية أو افتراضية أو متوقعة في شتى جوانبه توجيها وتصنيفا وجمعا وتذكيرا وربطا وتعليلا...إلخ من خلال الفنقلات وغيرها من الأساليب التي تربط التقاول المفترض بين طرفي الخطاب في المقامات الحجاجية من ناحية ثانية، وبين ما قدمه ميشيل ماييِر حول نظرية المساءلة التي تعني ربط الحجاج بالسؤال من ناحية ثالثة، أم أن نظام التساؤلات التي قدمت وتناولها عدد من باحثي جامعة الأزهر بعنوان "الفَنْقَلات" لا يعدو أن يكون طريقة تعليمية في توصيل المعلومة إلى صغار الطلاب أو حتى كبارهم؟، وهل كونها طريقة تعليمية يعني انفصامها أو تجريدها من الحجاج الذي يهدف إلى الإقناع؟ من خلال تقويم الآراء النحوية، أو أننا نستطيع أن نجمع بين كونها تعليمية وكونها حجاجية إقناعية وتقويمية في آن واحد؟

أقول لقد اتضح لي من خلال تتبعي لأنماط المساءلات النحوية أنها وردت على عدة أشكال يمكن من خلالها الربط بينها وبين الحجاج التقويمي الذي أشار إليه طه عبد الرحمن، وبين المساءلة عند ميشيل ماييِر وهذه الأشكال هي:

أ ـــ أسئلة حجاجية تقويمية **مصرّح بها** في سياق الفنقلات وغيرها.

ب ـــ أسئلة حجاجية تقويمية **مضمرة** غير مصرح بها في سياق الفنقلات وغيرها، وهذه تنقسم إلى قسمين :

١ـــ سؤال مضمر جاء في سياق عرض الإشكال فيفهم ضمنا من الإشكال أنه سؤال ويحتاج إلى جواب.

٢ـــ سؤال مضمر لم يرد في سياق إشكالي ولكنه إخبار عادي من النحوي ولكن الشارح يذكر أن كلامه هذا كأنه جواب عن سؤال مضمر أو مقدر.

ويمكن أيضا تقسيمها بحسب ورود السؤال الافتراضي باعتباره اعتراضا من شخص غير معروف أو لنقل غير مذكور، ويمكن ورودها في السياق نفسه من شخص معروف.

كذلك يمكن تقسيمها تقسيما ثالثا بحسب القضايا المدروسة إلى مختلف فيها وغير مختلف فيها.

والرابط بين هذه الأنواع جميعا أن المساءلة تعد مكونا أساسيا في البنية الفكرية للنحو العربي تشترك فيه كتب التقعيد وكتب التعليل على حد سواء، وإن كانت أكثر ورودا في كتب التعليل النحوي، ويليها كثرة كتب الشروح، والنحوي يريد إثارة الأشكلة نحو الفكرة المعروضة أو المسألة المطروحة لتثبيتها وإقناع الآخر بها، ولذا يأتي السؤال المتوقع **بمثابة الحجاج التقويمي الذاتي** الذي يحاور فيه النحوي نفسه ثم يجيب عن هذا السؤال، وفي هذا ملمح إقناعي حيث يقنع السائل نفسه أولا باعتباره أول متلق لما يقول ويقنع غيره، وفي الوقت نفسه يقدم هذا الحجاج الذاتي **وظيفة ودورا في بناء التفكير** من خلال وضع المسألة محلا للإشكال وإن كانت خالية منه وإحاطتها بكل وجوه التفسير والتأويل والتوجيه الممكنة والمقنعة في الوقت نفسه حتى لا تكون عرضه للاعتراض حتى وإن كان غير موجود، ولا يمنع أن يكون الهدف هنا أيضا تعليميا بالإضافة إلى الدفاع عن الفكرة وبنائها. كذلك يضاف إلى وظيفة بناء التفكير وظيفة أخرى حجاجية وهي دفع الاعتراض الواقع بالفعل.

وقد يطرأ على الذهن سؤال وهو: إذا كان الهدف من صور المساءلات على تنوعها واحدا وهو بناء التفكير ودفع الاعتراض سواء كان حاصلا أم لم يكن من خلال إطار عام هو الحجاج التقويمي، فهل لا يوجد فرق

بين هذه المساءلات؟

أقول: بلى، يوجد فرق بين الأسئلة وذلك في قوة الحجاج الذي تؤديه، حيث تكون في بعض الصور أكثر حسما وحزما من غيرها من خلال شكل السؤال، كالسؤال المحصور والسؤال الاستدراجي لكي يرد على المخالف ويدفع اعتراضه على الحجة التي ألقاها، وهذا واضح جدا في المساءلات التي جاءت في سياق تقويم الرأي النحوي في القواعد تحديدا، ولعلنا نستبق التطبيق ونقول إن المساءلات التي وردت في سياق القواعد جاءت بطريقة أكثر إقناعا وحسما من التي استخدمت في التعليل النحوي؛ لأن التعليل اجتهادي لكن القواعد مبنية على أصول مسموعة وقياسية مستنبطة من لغة العرب، ولعل الخليل حين قال "فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"(السيوطي، ٢٠٠٦، ص.١١٢). يؤكد ذلك، ولعل هذا يتضح في الجانب التطبيقي إن شاء الله.

١- المساءلة والحجاج التقويمي للتوجيه النحوي:

إن من طبيعة التوجيه النحوي بوصفه عملية فكرية أصيلة في النحو العربي أن تختلف حسب الأفراد والجماعات، كلٌ حسب زاوية النظر التي ينظر للتركيب من خلالها، ومن ثم ندخل في إطار النقاش حول جواز هذا الرأي وعدم جواز غيره وفق مرجحات يعتمد عليها الموجه، سواء تعلقت هذه المرجحات بالقواعد النحوية أم تعلقت بما هو خارج عن القواعد في العالم الخارجي أو لنقل في تداول الكلام واستعماله، ومن هنا نلحظ أن النحوي يعرض الإشكالات التي تثيرها توجيهات غيره على هيئة أسئلة ثم يجيب عنها، فمثلا: **توجيه معنى الموعد** في قوله تعالى: {قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى}﴿٥٩﴾ سورة طه، نجد النحوي يحاول تقليب المسألة على كل ما تحتمله من أوجه سواء أعرفت عند سابقيه أم لم تعرف، ويقيم الحجاج المساءلي حولها، ففي هذه الآية أشار ابن الحاجب(١٩٨٩) إلى أن:

الظاهر أن الموعد(الوعد) لأنه وُصِفَ بقوله: {.. لَا نُخْلِفُهُ ..}﴿٥٨﴾ سورة طه، والإخلاف إنما يتعلق بالوعد، يقال: أخلف وعده، و{ إِنّ اللّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ}﴿٩﴾ سورة آل عمران، لا بمكانه ولا بزمانه. فلو جعل زماناً أو مكانا لوقع الإخلاف على غير الوعد وهو بعيد. **فإن قلت: لم لا يكون على حذف مضاف، كأنه قيل: فاجعل بيننا وبينك وقت وعد أو مكان وعد؟** قلت: إضمار مستغنى عنه فلا حاجة إلى تقديره. **فإن قلت: فما المانع من أن يكون موعدكم اسما للزمان أو المكان، ويكون قوله: لا نخلفه، للموعد الذي دل عليه موعدكم؟** قلت: يرجع الضمير إلى غير المذكور، ورجوعه إلى المذكور أولى. فإن قلت: بم ينتصب (مكاناً)؟ قلت: ينتصب بفعل مقدر دل عليه قوله: فاجعل بيننا وبينك موعدا، أي: نتواعد مكاناً. ولا يستقيم نصبه بموعدكم، وإن كان مصدرا، لأنه قد فصل بينه وبينه بالوصف، فصار مثل قولك: أعجبني ضرب حسن زيدا، وهو غير سائغ، لأن منصوب المصدر من تتمته، ولا يوصف الشيء إلا بعد تمامه، فكان كوصف الموصول قبل تمام صلته. والاحتياج إلى هذا التقدير هو الذي يحسن أن يكون (موعدا) على حذف مضاف، أي: مكان موعد، ويكون (مكاناً) بدلا من المكان المضاف المحذوف، وإنما يبقى الترجيح بين تقدير مضاف أو تقدير فعل.(ص. ٢٤٧/١)

نلحظ أن ابن الحاجب أقام حوارا شكّل خطابا من أجل الإقناع بقضية أو فعل معين، ويتمثل في التوجيه النحوي والصرفي لكلمة " موعد" في الآية، وكان بإمكانه أن يعرض الرأي الراجح من وجهة نظره دون حجاج لآراء الآخرين الذين لم يصرح بأسمائهم لكنه أبى إلا أن يعلم المتلقي من خلال هذا الحجاج كيف يبنى التفكير النحوي، من خلال إعمال العقل والقياس والاستنباط والعلل، ويبدو جليا أنه اطلع على الخلاف الموجود في المسألة، حيث إنّ من النحاة من قال فيها بغير قوله، لذا استخدم طريقة المساءلة في حجاج المخالفين دون ذكر أسمائهم، والسؤال الأول: لم لا يكون على حذف مضاف؟

(١) وهذا السؤال اعتراض حجاجي على رأي ابن الحاجب، أي مكان موعد، وأجاب عنه في ضوء قواعد التوجيه النحوي بأن هذا الإضمار مستغن عنه فلا حاجة تدعو إليه، وهو بهذا يعلِّم من يتصدى للتوجيه أن لا يلجأ إلى ما لا حاجة إليه طالما هناك البديل، وفي الوقت نفسه يعترض على من قال بذلك.

والسؤال الثاني يشكل أيضا اعتراضا متوقعا من الآخر: لِمَ لا يكون موعدكم اسم زمان أو مكان؟ وأجاب عنه بأن الضمير على هذا الوجه يعود إلى غير مذكور، والضمير في التفكير النحوي لا بد له من مذكور يعود إليه حتى ولو خارج النص. والحقيقة أن هذه الآراء جميعا لكل منها ما يرجحه على الآخر، لكن ليس هدفنا بيان الراجح بقدر ما نهدف إلى التوصل إلى الإقناع من خلال المساءلة وتعدد الجوابات على السؤال المطروح.

٢- المساءلة والحجاج التقويمي للعمل النحوي:

لم تكن مسألة العمل النحوي هي الأخرى بعيدة عن إثارة الأشكلة بين النحاة، واختلاف وجهات النظر حولها، وأوجب الحديث عنها ظهور السؤال الذي يحاول الربط بين القواعد فيما يتعلق بالعمل النحوي وبين طبيعة التفكير النحوي حتى يكون على جانب من الاتساق وعدم التناقض، وأول هذه المسائل: العامل في رافع المبتدأ في جملة: زيد قام وتحديده بأنه الابتداء دون أن يكون مرفوعا بالفعل بعده، لاسيما حين نقارن هذه الجملة بأخرى نحو: قام زيد، ونعرب زيدا فاعلا، حتى ونحن ندرس لطلابنا يسألون هذا السؤال، لذا يقول الأنباري (١٩٩٩):

فإن قيل: لِمَ زعمتم أن قول القائل: زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل، ولا فصل بين قولنا: زيد ضرب، وضرب زيد؟ قيل لوجهين؛ أحدهما:

---

(١) نقل هذه الآراء على سبيل المثال:العكبري في التبيان في إعراب القرآن:٨٩٣/٢، ٨٩٤، والمنتجب الهمذاني في الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ٤٢٦/٤وغيرهما.

أنه من شرط الفاعل ألا يقوم غيره مُقامه مع وجوده؛ نحو قولك: قام زيد، فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة تأخيره، لاستحال قولك: زيد قام أخوه، وعمرو انطلق غلامه؛ ولَمّا جاز ذلك، دل على أنه لم يرتفع بالفعل، بل بالابتداء. والوجه الثاني: أنه لو كان الأمر على ما زعمت؛ لوجب ألا يختلف حال الفعل؛ فكان ينبغي أن يقال: الزيدان قام، والزيدون قام؛ كما تقول: قام الزيدان، وقام الزيدون؛ فلمّا لم يقل إلا: "الزيدان قاما، والزيدون قاموا"، دل على أنه يرتفع بالابتداء دون الفعل(ص ص.٨١- ٨٢)

ففي النص السابق نجد المساءلة المصدرة بالزعم الذي يوحي بضعف الرأي فتحت بابا للإقناع العقلي والمنطقي من خلال التوفيق بين القواعد من ناحية وتداول الكلام واستعماله من ناحية أخرى، فلو كان زيد هو الفاعل في المثال فمن هو الفاعل في قولنا: زيد قام أخوه؟، ولماذا نلتزم بالمطابقة في الزيدان قاما ولم نقل قام دون ألف الاثنين القائم بدور الفاعل؟، وكل هذا يلخصه قولهم: من شرط الفاعل ألا يقوم غيره مقامه مع وجوده، ويلزم لذلك رفع زيد بالابتداء، ولو قال الأنباري بأن زيدا في إحدى الجملتين مبتدأ وفي الأخرى فاعل لكفاه ذلك ولكنّ الحجاج هنا يهدف إلى إقناع الآخر من ناحية وتعليمه صناعة التفكير من ناحية أخرى.

٣- المساءلة والربط بين الجائز وغير الجائز من خلال المقارنة:

إن من يتأمل حديث النحاة عن الجائز وغير الجائز في التراكيب النحوية لا سيما على مستوى الباب الواحد يجد أن هذا التصنيف أثار إشكالا وسؤالا طبيعيا كان المعنى هو محرك الإجابة الأساسي عن هذا السؤال في كثير من الأحيان، فمثلا باب النواسخ الفعلية، نلحظ أن منها ما هو مسبوق بـــ"ما" مثل" ما زال " ومنها ما لم يسبق بها مثل:" كان" ومع هذه الأخيرة يجوز أن نقول: ما كان زيد إلا قائما، في حين أننا لا يجوز قول ذلك مع " ما زال" فكان مثيرا للتساؤل يقول الأنباري (١٩٩٩):

فإن قيل: لِمَ جاز: "ما كان زيد إلا قائمًا" ولم يجز: "ما زال زيد إلا

قائماً"؟ قيل: لأن "إلا" إذا دخلت في الكلام، أبطلت معنى النفي، فإذا قلت: "ما كان زيد إلا قائماً" كان التقدير فيه: "كان زيد قائماً" وإذا قلت: "ما زال زيداً إلا قائماً"؛ صار التقدير: "زال زيد قائماً" و"زال" لا تستعمل إلا بحرف النفي، فلما كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي، و"كان" يجوز استعمالها من غير حرف النفي، و"زال" لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف النفي جاز: "ما كان زيد إلا قائماً" ولم يجز "ما زال زيد إلا قائماً.(ص.١١٨)

ومن هنا فالمساءلة هدفها الربط بين الباب الواحد مع تقديم تفسير مقنع للفروق الدلالية بين أفراد هذا الباب، من خلال المقارنة الاستعمالية مع ربطها برباط منطقي عقلي يتمثل في أنه لما كانت" إلا " تبطل معنى النفي، وزال لا تستعمل إلا مع النفي، صار دخول إلا هنا مناقضا للاستعمال، و(كان) عكسها تماما.ولعل من يتأمل المسألة التي أثارت السؤال هنا يجدها من الثوابت المتفق عليها بين النحاة جميعا، لكن إثارة الأشكلة نحوها يجعلها قارة في ذهن المتلقي للقاعدة.

٤- المساءلة وتفسير التصنيف، وترابط القواعد النحوية:

ذكر عبد الدايم (٢٠٠٦) أنّ إجراء التصنيف يحتل موقعا متميزا في النظرية اللغوية العربية، حيث إنه ينبني على المقارنة، ويتم تصنيف مفردات الظواهر المدروسة وفق أوجه الشبه والاختلاف التي تقدمها المقارنة، وإهمال التصنيف يعني عدم تبيين العلاقات القائمة بين مفردات الظاهرة وعدم اتضاح النظام العام الذي يجمع هذه الأفراد.

ولكن هذا التصنيف لم يسلم من إثارة الأشكلة والحجاج حوله، حتى إن المتعجل في النظر إلى القواعد ربما يلحظ فيها صفة التناقض، ولعل هذا كان سببا من أسباب توجيه النقد إلى النحو العربي من قبل رواد الوصفية لما رأوه – في الظاهر – من عدم الاتساق في بعض من جوانب النظرية النحوية لاسيما جانب التصنيف، وليس الخلاف في نعم وبئس هل هما اسمان أو فعلان؟ منا ببعيد، كذلك مسألة منع ليس من التصرف وتصنيفها تبع الجوامد،

يقول ابن الوراق(١٩٩٩) عن الخلاف في نعم وبئس:

فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم زعمتم أَنّهُمَا فعلان، وَقد وجدنَا الْعَرَب تدخل عَلَيْهِمَا حرف الْجَرّ كَقَوْل الشّاعِر: أَلَسْت بنعم الْجَار يؤلف بَيته ...

وَرُوِيَ أَن أَعْرَابِيًا بُشّر بمولودة فَقيل لَهُ: نِعْمَ المولودة مولودتك، فَقَالَ: وَالله مَا هِيَ بنعم المولودة، نصرها بكاء، وبرها سَرِقَة؟

قيل لَهُ: أما الدّلِيل على أَنّهُمَا فعلان ثبات عَلامَة التّأْنِيث فيهمَا على حد ثباتهما فِي الْفِعْل، نَحْو: نعمت وبئست، كَمَا تَقول قَامَت وَقَعَدت، فَلَو كَانَا اسْمَيْنِ، لَكَانَ الْوَقْف عَلَيْهِمَا بِالْهَاء، فَلَمّا وقف عَلَيْهِمَا بِالتَّاء، علم أَنّهُمَا فعلان، وليسا باسمين.... وَأما جَوَاز دُخُول الْبَاء عَلَيْهِمَا فَإِن ذَلِك عندنَا على معنى الْحِكَايَة، كَأَنَّهُ حكى مَا قَالَ لَهُ، وحروف الْجَرّ تدخل على الْفِعْل الّذي **لَا شُبْهَة فِيهِ** على هَذَا الْوَجْه، كَمَا قَالَ:(وَالله مَا زيد بنام صَاحبه ...)، فَإِذا جَازَ دُخُول الْبَاء على طَرِيق الْحِكَايَة، فَلَيْسَ بمنكور دُخُول الْبَاء على (نعم) الّتِي فِيهَا بعض **الْإِشْكَال**، فقد ثَبت بِمَا أوردناه أَنّهَا فعل لَا اسْم، وَالله أعلم.(ص ص. ٢٩٢- ٢٩٣)

اعتبر ابن الوراق الفريق الآخر يوجه له سؤالا وقد وجه بالفعل من الكوفيين لكنه لا يريد الدخول في تفاصيل القائل، بقدر ما يريد أن يرد على اعتراضهم على هذا التصنيف مستدلين ببعض النماذج التي خالفت ما أصله النحاة في علامات الأسماء والأفعال، فهو مهتم بتعليل ما جاء مخالفا لما أصلوه، وهذا يرجعنا إلى ما ذكرته منذ قليل من أن اللغة لا تخضع للقواعد خضوعا مطلقا، لكن الإجابة قدمت حجاجا أكثر إقناعا لاعتماده على النقل والعقل معا فثبوت تاء التأنيث في نعم والوقوف عليها بالتاء كبقية الأفعال يجعل فعليتها أقوى من اسميتها، ثم إن جواز دخول حرف الجر على فعل ليس فيه إشكال ولا شبهة في فعليته على سبيل الحكاية يجعل دخول الجر على ما فيه شبهة الخلاف ليس غريبا على سبيل الحكاية أيضا، ومن ثم فوظيفة المساءلة هنا تتمثل في ما تقوم به من عمليات التذكير والتفكير وربط

الأجزاء وتجميع الصورة وحشد الأفكار وتعميق الفهم حول ما بدا متناقضا ومبعثرا من القواعد، بالإضافة إلى وظيفة الحجاج التقويمي لآراء الآخرين.

هذا، وقد يكون السؤال الذي يؤدي الوظيفة السابقة نفسها- ترابط القواعد – مقدرا أو مضمرا، ولا أقصد هنا بالسؤال المقدر ما عرف عند البلاغيين في تناولهم لمبحثي الفصل والوصل بين الكلام بالاستئناف البياني، وإنما أقصد به ما أشار إليه ميشيل ماير من أن" المتكلم عندما يخبر إنما يجيب عن سؤال صريح أو ضمني، إذ إن كل إخبار يصح أن يكون جوابا لسؤال سائل"(ميلاد،٢٠٠١، ص.٨٩). فإذا كان الحجاج التقويمي في الصفحات السابقة اشتمل على أسئلة صريحة أو مفهومة ضمنيا من الفنقلة فإن المساءلة الحجاجية هنا ليست في أسلوب الفنقلة أصلا، وإنما هي مضمنة في إخبارات النحويين التي ذكرت في سياق التقعيد النحوي. وهذه النوعية الحجاجية موجودة بكثرة في فهم الشراح لإخبارات من سبقهم من النحاة، لاسيما عند ابن الحاجب، فمثلا قوله في الشافية: "وشذ: رَحُبَتْكَ الدار"(ابن الحاجب، ٢٠١٠، ص. ٦٣) فهذا إخبار منه لكن فهم الإستراباذي أنه " جواب عن سؤال مقدّر، وتقدير السؤال أن ما ذكرتم منقوض بـــ"رَحُبَتْكَ الدار" فإن "رَحُبَتْ" فَعُل، مع أنه متعد إلى المفعول الذي هو الكاف. وأجاب عنه بأنه شاذ في استعماله متعديا، ثم بيّن أنه ليس بمتعدٍّ في الحقيقة؛ لأن أصله: رَحُبَتْ بك الدار"؛ فلما كثر استعماله حذفوا الباء تخفيفا.(الإستراباذي، ٢٠٠٤، ج١/٢٤٥)

ونفهم من خلال ما سبق أن ابن الحاجب حينما ذكر" وشذ رحبتك الدار" كان إجابة عن سؤال حجاجي ضمني فهم من الخلاف الوارد في المسألة، وعلى هذا فكما نقل صولة (٢٠٠٧) عن ميشيل ماير أن إثارة الأسئلة هي الأساس الذي ينبني عليه الخطاب.

٥- المساءلة وحجاج التعارض بين أقوال المذهب الواحد في الظاهر:

يعد التساؤل الذي يعتمد على مواجهة الخصم مع أقواله من أقوى

أنواع الحجاج لأنه يرمي إلى إدانة الخصم من خلال أقواله،" فمِن كلامِك أدينُك" (بارت، ١٩٩٤، ص.١٣٠). كذلك يرمي إلى خلخلة النسق الفكري عند الآخر، لذا فإن افتراض السؤال حول ما يبدو كذلك من أقوال المذهب الواحد يقوم برد هذا الإشكال من خلال العمليات الفكرية والمنهجية التي يعتمدها المذهب.

فمثلا منع البصريين حذف الفعل الذي يتعدى بحرف الجر فلا يجوز أن أقول: بزيد، قاصدا : مررت بزيد، وهذا منع صحيح لكنه أثار سؤالا مشكلا، ذكره ابن الوراق(١٩٩٩) بقوله:

" فَإِن قَالَ: أَلَيْسَ عنْدكُمْ أَنه لَا يجوز حذف الْفِعْل إِذا كَانَ يتَعَدَّى بِحرف جر، فَكيف جَازَ فِي الْقَسم أَن تَقول: باللّه، وَأَنت تقدر فعلا يتَعَدَّى بِالْبَاء، وَلَا يجوز أَن تَقول: بزيد، وَأَنت تُرِيدُ: مَرَرْت بزيد؟ قيل لَهُ: إِنَّمَا سَاغَ ذَلِك فِي القَسم لِأَنَّهُ كثير الدّور فِي كَلَامهم، وَمَعَ ذَلِك فَإِنَّهُ يحْتَاج إِلَى جَوَاب، فَصَارَ افتقاره إِلَى الْجَواب كالعوض من حذف الْفِعْل مَعَ كَثْرَة الِاسْتِعْمَال.(ص.٢١٣)

وهكذا فالسؤال المطروح في سياق الفنقلة سواء أطرح بالفعل أم كان على سبيل الافتراض، فإنه يقدم حجة أو حجاجا غرضه مواجهة الخصم بأقوالة المتعارضة مع هذا الطرح، مستخدما القياس بين فعلين كل منهما يتعدى بالباء وهما: أقسم، ومررت، لكن حجاج الجواب اعتمد على علل تداولية ممثلة في كثرة تداول هذا التركيب عند العرب، ودعمها بعلة لغوية وهي الافتقار إلى الجواب على أنها تعويض ما فقده حرف القسم من الفعل الذي يتعلق به.

٦ـــ المساءلة وتقويم الآراء النحوية والخلاف النحوي:

أما في تقويم الآراء النحوية المتعلقة بالقواعد، فيستخدم النحوي ضمن ما يستخدم السؤال الاستدراجي أو السؤال المحصور ليكون منطلقا للحجاج

الإقناعي، وذكرت قبل ذلك أن الحجاج حول القواعد نفسها قد يستخدم تقنيات أكثر حسما وحزما من خلال شكل السؤال، وربما نجد السؤال سابقا للفنقلة ومتقدما عليها بعدما كان تاليا لها، وقد يعقبها سؤال آخر فتكون بين سؤالين. فمثلا الخلاف في كاد وعسى هل هما من النواسخ مطلقا أم أنهما ليسا من النواسخ أصلا؟

وقع حجاج بين النحاة حول" كاد، وعسى"هل هما من نواسخ الابتداء أو لا ؟ والمسألة مختلف فيها على أقوال ثلاثة، يعنينا منها القول الثاني وهو: أنّ كاد وعسى ليسا من نواسخِ الابتداءِ على الإطلاق وهو رأي الفارسي، يقول الشاطبي(٢٠٠٧) ناقلا وجهة نظر الفارسي:

أمّا عسى فذلك فيها ظاهر لِغَلَبةِ (أنْ) على ما جُعِل خبراً لها، وأن مصدرية، وتقدير المصدر لا يصحّ. فإن قلت: عسى أن يقوم زيد، فهو أوضح في خروجها عن النواسخ؛ إذ لا خبر لها. وأما عسى زيدٌ يقوم، وعسى الغواير أبؤسًا، فنادرٌ لا حكم له. على أَنّ أبؤسًا ليس بمعارضٍ لأنه مصدر. وأما كاد، فإن قولهم: قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا.....

يدلّ على أنه غير ناسخٍ، لأنه هنا قد استغنى عن الخبر؛ إذ قوله «أن يمصحا» لا يصحّ وقوعه خبرًا، فبقيت كاد بلا خبر. فلو كاد مثل «كان» للزمه ولم يفارقه، وهذا مذهب الفارسيّ، صرّح به في التذكرة، ويظهر منه في الإيضاح.(ص.٢/٢٦٥)، وهذا الرأي ستتم مساءلته فهو محل الاستشهاد.

هذا، وقد قدم الشاطبي حجاجا لرأي الناظم يرجح بأنهما ناسخان معتمدا في ذلك على شواهد نادرة، ومدعما رأيه بشواهد أخرى من كتاب سيبويه في غير هذا الباب، ثم سأل الفارسي سؤالا ملزما حيث حصره بين قولين لابد أن يختار واحدا منهما، يقول الشاطبي (٢٠٠٧):

يقال للفارسي: ما تقول في نحو: كاد زيد يقول؟ هل كاد هنا داخلةٌ على المبتدأ والخبر أم لا؟ فإن قال: نعم، فقد أَقَرّ على الجملة بِما أنكر من قبل. وإن قال: لا، قيل له: فما الفرق بين ذلك وبين "جعل زيد يقول"، في أن

أقررت بأن هذا من النواسخ والآخر ليس كذلك، بل الحكم في الجميع واحد .... وعند ذلك لا يبقى ما يمنع الاطراد في دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر، فهو أولى من تقسيمها إلى قسمين وكلّ ما كان في معنى عسى وكاد جارٍ مجراهما فيما ذكر.(ص.٢/٢٦٧)

لقد أحسن الشاطبي في حجاجه للفارسي في استخدام السؤال المحصور حيث صار الفارسي من خلاله مطالبا بأمرين أحلاهما مر وهما إما أن يسلم بأن " كاد زيد يقول " داخله على جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، فإن سلّم فقد أقر بما أنكر من قبل بأنها من النواسخ، وإن لم يسلم بأنها ليست داخلة على جملة اسمية فهو مطالب بالجواب عن سؤال آخر وهو لماذا قلت في نحو: جعل زيد يقول أنها من النواسخ وأيُّ فرق بين المثالين؟ وهكذا يتضح أن ليس المهم الجواب بقدر أهمية السؤال وشكله وكيفية صياغته.

هذا، ويعد الخلاف في المصطلح من الأشياء التي لا تسمع على حد تعبير الشاطبي كما سنذكر بعد قليل، لذا قد تأتي المساءلة في ضوء تقويم الخلاف المتعلق بضبط المصطلح النحوي، فمثلا التمييز مفسر لا يكون إلا نكرة، فكونه معرفة يخرجه من التمسية إلى شيء آخر، وإن بقيت وظيفة التفسير قارة فيه. يقول الشاطبي(٢٠٠٧):

وكأنّ هذا تقرير لاصطلاح مقررٍ عند النحويين، وهو أن المنصوب على التمييز إنما هو عندهم هذا الموصوف، وعند هذا لا يعترض بما اعترض به أهل الكوفة؛ **وذلك أن الاعتراض على الاصطلاح لا يسمع**، وقول النحويين: إن التمييز لا يكون إلا نكرة، معناه أن التمييز عندنا عبارة عن المفسر الذي لا يكون إلا نكرة، فإن كان معرفة لم يكن عندهم تمييزاً في الاصطلاح، فلا ينبغي أن يعترض على من التزم هذا بأن التمييز قد يأتي معرفة، فإنه يقول: إني لم أصطلح على أن أسمي المعرفة تمييزاً، وينبغي أن يقال لمن اعترض بهذا: التمييز عندك لا يكون إلا منصوباً، وهو منتقض عليك بقولهم: ثلاث أبوابٍ، ومائة درهمٍ، فإن أثواباً ودرهماً تمييز، وهو غير

منصوب. فإن قال: إنهم لا يسمون هذا تمييزاً؟. قيل له: وكذلك أيضاً لا يسمون المعرفة تمييزاً، فأي فرقٍ بين الموضعين؟.(ص.٥٣٣/٣)

ففي النص السابق الذي جاء لضبط مصطلح التمييز نلحظ أن المساءلة استخدمت في إلزام المعترض وحصره في التسليم بما قاله الآخر، فالشاطبي يحتج لمن قال بأن التمييز قد يأتي معرفة لكنه حينئذ لا يسمى تمييزا، ويفترض أن المعترض على هذا يثير إشكالا وسؤالا وهو: إني لم أصطلح على أن أسمِّي المعرفة تمييزاً، ثم يقدم الجواب للفريق الآخر في هيئة استدراج للخصم بقوله: التمييز عندك لا يكون إلا منصوباً، وهو منتقض عليك بقولهم: ثلاثة أثواب، ومائة درهمٍ، فإن أثواباً ودرهماً تمييز، وهو غير منصوب.وهنا يضطر الخصم للقول بأنهم لا يسمون هذا تمييزا وهذا هو السؤال المنتظر منه، وهو عين المطلوب في الخلاف حول المصطلح السابق، فيقال: فأي فرق بين الموضعين؟.

الحجاج بالمساءلة في تقويم رأي الأخفش بجواز جعل ما التعجبية موصولة بفعل التعجب مخبرا عنها بخبر لازم الحذف:

هناك اتفاق بين جمهور النحاة على أن ما التعجبية نكرة وليست موصولة، وتقديرها في قولنا: ما أحسن زيداً ، شيء حسّن زيدا، وقصد هذا التركيب عدم تحديد هذا الشيء وجعله مبهما مما يجعل النفس مشرفة إليه، لكن جعلها موصولة بفعل التعجب والخبر محذوف كما رأى الأخفش يخالف هذا القصد، لذا استخدم الحجاج التقويمي ضمن أدلة الرد عليه عن طريق المساءلة الحجاجية في إفحام الأخفش، يقول ابن مالك:" وأيضا يقال لمَن ذهب هذا المذهب أخبرني عن الخبر الذي ادّعيت حذفه أمعلوم هو أم مجهول؟. فإن قال هو معلوم فقد أبطل الإبهام المقصودُ، وإن قال هو مجهول لزمه حذف ما لا يصح حذفه، فإنّ شرطَ صحةِ حذف الخبر ألا يكون مجهولا"(ابن مالك، ١٩٩٠، ص.٣٢/٣).

فالسؤال المحصور له دور في الحجاج التقويمي لأن الخصم مطالب

باختيار أحد جوابين، فمخالفة القصد الاستعمالي للتعجب، وحذف المجهول كل منهما مرفوض في النحو العربي. وخلاصة القول من خلال ما سبق يظهر دور السؤال في بناء التفكير النحوي من ناحية وتقويم الآراء وتحقيق الإقناع حولها من ناحية أخرى، واتضح أيضا أن السؤال وإن كان مفترضا إلا أنه صحيح من ناحية الاستدلال، وأن طريقة السؤال وشكله لهما دور في إفحام الآخر وقطع الطريق عليه. لكن قد يكون السؤال في الأصل مغالطيا من ناحية الاستدلال النحوي أو من ناحية اتخاذه ألفاظا مبهمة او مشتركة ...إلخ، وهذا ما سيوضحه المبحث القادم إن شاء الله.

المبحث الثاني: السؤال المغالطي في التفكير النحوي

تمهيد:

إذا كنت في المبحث السابق تحدثت عن السؤال ودوره في التفكير النحوي عند النحاة العرب باعتباره حجاجا تقويميا استباقيا لما يصدر من الآخر وقطع الطريق عليه في الاعتراض ثانية، فإن السؤال لا يقف عند هاتين الوظيفتين عند النحاة، وإنما وجدت أسئلة مغالطية ووصفت بهذا الوصف عند النحويين أنفسهم. حيث إنه بالبحث عن كلمة مغالطة في التراث النحوي العربي وجدت أنها وردت أكثر من عشر مرات، وليس المقصود منها الغلط بل التغليط، وبتتبع طبيعة هذه المغالطات وجدت أنها تتعلق بطبيعة الاستدلال، فهل يمكن عدها مصطلحا مماثلا في تطبيقاته لما عرف عند علماء الحجاج؟ لذا يعنى هذا المبحث أولا بدراسة السؤال الذي يهدف إلى خداع المسئول عن طريق التمويه في العرض أو إدخال شيء في شيء ليس منه من قبل الاستدلال النحوي.

وثانيا يعنى هذا المبحث بدراسة السؤال في الألغاز النحوية، وهل يمكن عد الألغاز– خاصة ألغاز الشكل الكتابي – من المغالطات النحوية على

اعتبار اعتمادها على التمويه والخداع؟ وما الأدلة التي استند إليها البحث في تصنيف الألغاز ضمن المغالطات من كلام القدامى والمحدثين؟ وإذا كان هدف الألغاز حفظ الغريب في اللغة كما ذكر كثير من اللغويين وهذا هدف نبيل فكيف ندرجها ضمن المغالطات التي تدخل ضمن لسانيات سوء النية؟

أولا: تعريف المغالطة:

عرّفها حافظ علوي ومحمد أسيداه (كما أشار بن زحاف، ٢٠١٩) بأنها "استدلال فاسد أو غير صحيح يبدو كأنه صحيح، لأنه مقنع سيكولوجيا، لا منطقيا على الرغم مما به من غلط مقصود. والمغالطة في الأصل تعني الخداع الذي اشتهر به السفسطائيون" (علوي وأسيداه، ٢٠١٠، ص.٢٧٢).

هذا، ومن المعلوم أن كل عملية تخاطبية تهدف إلى الإقناع، لذا فإن هناك شروطا نظرية وعملية لابد من االلتزام بها، هذه الشروط تراعي عدم التغاير بين المفهوم والمقصود، وتراعي أصول الاستدلال، وإذا كان كل من السائل والمجيب يستند إلى المخزون اللغوي والمعرفي سواء في توجيه السؤال أم في الإجابة عنه، فقد يكون أحدهما مغالطا؛ لأنه استند إلى حجة ظاهرها مقبول لكن باطنها غير ذلك مما يفقد الخطاب مقاصده(الباهي، ٢٠١١).

وعلى هذا فإنه لا مجال للسانيات سوء النية – إن جاز التعبير– لأن " التخاطب قائم في الأساس على حسن النية وعدم اعتماد أساليب المغالطة والتضليل وهو مبدأ غير مبرر أو مرغوب فيه"(البهلول، ٢٠٠٧، ص.٥٤).

ومن أجل ذلك سنّ غرايس مبدأ التعاون في نظرية الاستلزام التخاطبي ليقوم بدور المحافظة على العملية التحاورية في صورتها النموذجية، لأن الكلام كما يقول غرايس " يكون متماسكا في مرحلة معينة على الأقل حصيلة جهود تعاون"(كيربرات وأوركيوني، ٢٠٠٨، ص.٣٤٧).

وتأسيسا على ما سبق فإن الخطاب الذي لا يراعي أصول الحوار في

ألفاظه بأن تكون مقاصدها متوافقة باطنا وظاهرا، ولا أصول الاستدلال المعروفة في كل حقل من الحقول المعرفية وفقا لطبيعة هذ الحقل، فإنه كما أكد حافظ علوي ومحمد أسيداه(كما أشارت فطمة يحيى، ٢٠١٤) " يخرج بطبعه من دائرة الحوار التعاوني المنتج (حتى وإن كان هدفه حفظ الغريب والمشترك كما هو الشأن في غاية الألغاز) ويتحول إلى خطاب تعسفي عقيم، وينقلب إلى حجاج مغالط يخرق القواعد العادية للتواصل"(علوي و أسيداه،٢٠١٠، ص.٢٧٠).

وسوف نقف في الصفحات التالية مع نماذج تطبيقية توضح السؤال المغالطي الذي يهدف إلى الإيقاع بالآخر أو إيهامه، والسبل التمويهية التي يتخذها في سبيل الوصول إلى هدفه سواء على مستوى الاستدلال النحوي من خلال تتبع ورود مادة مغالطة في كتب التراث أم على مستوى ألفاظ اللغة من خلال المغالطات اللغوية ممثلة في الألغاز النحوية.

أولا: السؤال ومغالطات الاستدلال النحوي:

ورد عدد من المغالطات في سياق الحجاج النحوي حول قضية ما، فيعرض النحوي سؤالا لسائل من خلال الفنقلات المعروفة ثم يقول مرة، هذه مغالطة من السائل، وهذا هو الغالب، وأحيانا يقول: هذا غلط أو مغالطة (٢)، ونستنتج من ذلك أمرين أولهما: أن السؤال طرح بالفعل وليس من صنيع النحوي، فليس من المعقول أن يكون هو صانع المغالطة ثم يقول هذه مغالطة من السائل، وثانيهما أن عطف المغالطة بأو على الغلط معناه وعي النحاة بأن

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية في شرحه لكلام ابن الحاجب، يقول:" قوله: الفعل لمّا كان يدل على المكان المبهم تعدي إليه، غلط، أو مغالطة، وذلك لأن الفعل لا يدل على المكان المبهم أصلا، لأن المقصود من دلالة اللفظ على الشئ: الدلالة الوضعية لا العقلية، ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية، ومع هذا، فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان، بالتفسير الذي فسره. ٤٩٢/١

هناك فرقا دقيقا بينهما، فالغلط عن غير قصد، والمغالطة عن قصد وهذا يتفق مع ما عرف عن مفهوم المغالطة في نظرية الحجاج المعاصرة، وسوف ندلل على النمط الأول ببعض النماذج على النحو التالي:

مغالطة إذا جاز للفتحة قلب الحرف المتحرك القوي في نحو" قال" فهلا قلبت الحرف الساكن الضعيف في نحو" بيت":

يقول ابن جني(٢٠٠٠):

فإن قلت: فقد نرى الفتحة تَقلِبُ الواو والياء المتحركيتن ألفًا في نحو: قام وباع وخاف وطال، **وقد قدّمت من قولك أن الحركة في الحرف تقوّيه وتحصّنه،** فإذا جاز للفتحة أن تقلب الحرف المتحرك القوي، وهما الواو والياء في نحو: قام وسار، **فهلّا قلبت الحرف الساكن الضعيف في نحو بَيْت وشَيْخ وحَوْض وسَوْط.؟**

فالجواب أن هذه مغالطة من السائل ودعوى في سؤاله، وذلك أن الواو والياء في نحو: قام وباع لما تقلبا ألفين، لأن الفتحة قويت عليهما متحركتين فقلبتهما، ولو كان ذلك كذلك، لوجب قلب الواو ياء في نحو: عِوَض وحِول، وقلب الياء واوا في نحو: عُيبة٢ وسُيرة٣، بل كان ذلك مع الضمة والكسرة أوجب لثقلهما وقوة تأثيرهما.

وإنما كان الأصل في: قام قَوَم، وفي: خاف خوف، وفي: طال طول، وفي: باع بيع، وفي: هاب هيب، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوغها٤ **أيضا انفتاح ما قبلها.**فهذا هو العلة٥ في قلب الواو والياء في نحو: قام وباع، **لا ما ادعاه السائل** من أن الفتحة قويت على قلب الحرف المتحرك.(ص.١/٣٧)

لكي نفهم السؤال المغالطي الذي قدمه السائل لابن جني، لابد من

عرض السياق السابق لهذا الكلام، حيث نجد ابن جني ابتدأ حديثه كيف أن وقوع الواو والياء متحركتين وانفتاح ما قبلهما يتسبب في قلبهما ألفا **دون أن يذكر أن الحرف قوي بالحركة فقُلِبَ ألفا.**

ثم تناول بعد ذلك مسألة حروف المد وكيف أن الحركات أبعاض لهذه الحروف مستدلا بأنها لو أشبعت هذه الحركات لتولد عنها الحرف الذي هو بعض منها، مثل: عَمَر الذي يتحول بإشباع فتحة العين إلى عَامَر، كما استدل أيضا بأن حروف المعجم الباقية تختلف عن حروف المد بأنها تأتي بعد أي الحركات شئت عكس حروف المد، **ومن هنا ظهرت إشكالية كراهية الانتقال من الكسر إلى الضم والعكس،** يقول:" فأما استكراههم الخروج من كسر إلى ضم بناء لازما، فليس ذلك شيئا راجعا إلى الحروف وإنما هو استثقال منهم للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه"(ابن جني، ٢٠٠٠، ص.١/٣٤). واستدل عليها استدلالا إقناعيا عقليا من خلال الاستناد إلى التداول العربي للأبنية، **وهنا يظهر سؤال ظاهره يدحض الإشكالية السابقة** وهو:" فإن قلت: فما بالك تقول الغُيُر والعُيَبة والطِّوَل والعِوَض فتأتي بالياء بعد الضمة، وبالواو بعد الكسرة؟

فالجواب أنه جاز ذلك من قبل أن الياء والواو لما تحركتا **قويتا بالحركة،** فلحقتا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما"(ابن جني، ٢٠٠٠، ص.١/٣٥).

إذن لم يذكر ابن جني أن سبب قلب حروف العلة في قال وما شاكلها ألفا عند تحركها وانفتاح ما قبلها قوة الحرف بالحركة، وإنما ذكر ذلك في سياق حديثه عن كلمات أخرى ظهرت عندما تحدث عن إشكالية الانتقال من الضم إلى الكسر والعكس وكيف أن هذا ظهر ما يعترض عليه في كلمات مثل الغير والطول ونحوها.

والسؤال الآن من أين جاءت المغالطة؟ أو كيف كان السؤال مغالطيا؟ وإلى أي نوع تنتمي وفقا لنظرية الحجاج؟

ونبدأ بالإجابة عن السؤال الثاني قبل الأول، حيث يمكن تسمية هذه المغالطة بـــ" مغالطة التركيب" أو" تركيب المفصّل " ومفادها كما قال الباهي(٢٠١١):

ما يصدق على الأجزاء متفرقة يصدق على الكل المؤلّف من هذه الأجزاء....وقد يلجأ المغالط في مثل هذه الحالة إلى الربط بين موضوعين لا علاقة بينهما بصورة توحي بضرورة قبول الاثنين معا أو تركهما معا، وفي هذا ترتبط بمغالطات أخرى مثل المغالطة بالتمثيل، حيث يقوم المغالط بتعميم الاتفاق أو التباين بين أمرين لمجرد أنهما يتفقان أو يتباينان من جهة دون جهات أخرى.(ص.٣٨٥)

وتشكلت هذه المغالطة في السؤال السابق من خلال استخدام السائل جزءا من دليل قلب حروف العلة ألفا عند تحركها وانفتاح ما قبلها، وجزءا من دليل إشكالية كراهة الانتقال من الكسر إلى الضم والعكس وهو" أن الحرف قوي بالحركة فصار كالصحيح " وجعل هذه القوة هي السبب في قلب حرف العلة ألفا عند تحركها وانفتاح ما قبلها، ثم كوّن قياسا منطقيا فاسدا وإن كان عقليا وهو: إذا جاز للفتحة أن تقلب المتحرك القوي وهو الواو والياء في نحو قام وسار، فقلب الساكن الضعيف في شيْخ، وبيْت وحوْض وسوْط أولى، وهذا يخالف أصول الاستدلال النحوي، ولذا"فإن مغالطات الحجاج باعتبارها مخالفات تتصل بسلامة الممارسات المنطقية داخل الخطاب تعد عيوبا جوهرية في البنية التأسيسية التي ترجع إلى الاستعمال المغلوط لضوابط الاستدلال، لذا تقل نسب توفيقها ومصداقية نتائجها"(علي،٢٠١١، ص.١٨٧).

ولعل هذا الاستدلال المغلوط يظهر في المغالطة التي ظهرت في السؤال التالي ونقلها ابن جني (٢٠٠٠) أيضا، يقول:

فإن قيل: ألست تزعم أن التاء في تولج بدل من واو، وأن أصله وولج، لأنه فوعل من الولوج، ثم إنك مع ذلك قد تجدهم أبدلوا الدال من هذه التاء، فقالوا دولج، وأنت **مع ذلك تقول: دولج في جميع المواضع التي تقول**

فيها تولج، وإن كانت الدال مع ذلك بدلا من التاء، التي هي بدل من الواو؟

فالجواب عن ذلك: إن هذا مغالطة من السائل، وذلك أنه كان يطرد هذا له لو كانوا يقولون وولج ودولج، فيستعملون"دولج" في جميع أماكن وولج، فهذا لعمري لو كان كذا لكان له به تعلق، وكانت تحتسب زيادة، فأما وهم لم يقولوا وولج البتة كراهة اجتماع الواوين في أول الكلمة، وإنما قالوا تولج، ثم أبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو، فقالوا دولج، فإنما استعملوا الدال مكان التاء، التي هي في المرتبة قبلها تليها، ولم يستعملوا الدال موضع الواو التي هي الأصل، **فصار إبدال الدال من التاء في هذا الموضع، كإبدال الهمزة من الواو في نحو أقتت وأجوه،** فكما تستعمل أجوه في موضع وجوه، لقربها منها، وأنه لا منزلة بينهما واسطة، كذلك جاز استعمال دولج مكان تولج، لأنه لا منزلة واسطة بينهما.(ص.١/١١٧)

يمكن أن نمثل للقياس الفاسد في المسألة السابقة على النحو التالي:

إذا كانت الدال في دولج أبدلت من التاء في تولج.

والتاء في تولج بدل من الواو في وولج.

إذن الدال في دولج بدل من الواو في وولج.

وهذا قياس فاسد حيث إنه ثبت عن العرب إبدال الدال من التاء في افتعل ولم يثبت إبدالها من الواو في موضع من المواضع كما قال صاحب الممتع.(ابن عصفور، ١٩٩٦)

إذن السؤال الذي وُجِّه لابن جني من السائل المفترض سؤال مغالطي لأنه يخالف أصول الاستدلال الصرفي لأن الأصل التفسيري" وولج" غير مستعمل عن العرب وإنما هو افتراض من النحاة بناء على أصل الكلمة من الولوج، لكن الأصل المتداول والمستعمل هو تولج، ثم أبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو، فقالوا دولج." وإذا كانت العرب نطقت بكلمة مبدل منها

حرف ابتداء فأيٌ عمل في ذلك لصاحب الصناعة أو غيره؟(ناظر الجيش، ١٤٢٨، ص ص.١٠/ ٥٠١٤- ٥٠١٥).

ويمكن في رأيي تسمية المغالطة السابقة بمغالطة الاختلال، التي أشار علي (٢٠١١) بأنها تفيد الانطلاق من مقدمة غير ملزمة لأحد طرفي الحجاج، ثم اعتماد النتيجة وفقا لهذه المقدمة، مع مخالفتها للأصول المستقرة في الخلاف النحوي، فلم نسمع أحدا من النحاة ألزم غيره بأن يستخدم " قَوَل" بدلا من" قال"، ولا "صَوَم" بدلا من "صام"، وإنما هي أصول مهجورة ومفترضة من قبل النحاة لتقريب المسائل، وقد نجد لها أمثلة في لغة العرب لكنها جاءت تنبيها على الأصل لا غير، وهذا يؤكد التفسير الذي قدمه النحاة.

مغالطة الألف إما أصلية أو زائدة ولا ثالث لهما:

ذكر أبو إسحاق الشاطبي أيضا في مقاصده هذه المغالطة في سياق حديثه عن أقسام الألف وهي إما أصلية أو زائدة والزائدة خمسة أنواع والأصل في الألف الزيادة وأنها متى وقعت رابعة فأكثر فهي زائدة، وأشار إلى أنها قد تحتمل في مواضع الوجهين، وهنا يثير هذا الكلام إشكالية وسؤالا، يقول(الشاطبي(٢٠٠٧) ناقلا هذا السؤال:

إذا كانت الألف أصلها الزيادة فكيف تكون محتملة للأصالة؟ بل يقال إذا توفر أقل الأصول فالأصل زيادتها فإن دل على ذلك دليل فذاك وإلا فالأصل الحكم عليها بالزيادة حتى يقوم دليل قاطع بأصالتها، وإذا كان كذلك لم يصح تصور قسم المحتمل، وإنما الألف على قسمين مقطوع بأصالتها ومقطوع بزيادتها فالأول ما يدل على أصالتها الدليل، والثاني ما دل على زيادتها أو لم يدل على زيادتها ولا أصالتها فهي محمولة على الزيادة.؟

يقول في الجواب عن هذا السؤال:" إن هذا السؤال مغالطة؛ لأن قسم المحتمل لم يجعل محتملا من جهة عدم الدليل عليه بل من جهة تعارض الأدلة فيه خاصة حتى يأتي مرجح ولا شك أن نحو داران يتجاذبه أصلان أحدهما باب الدوران والهيمان فهو يقتضي كونه منه وهو من الاستدلال بالنظير

فالألف على هذا أصلية... فأنت ترى تعارض الأصول في هذه المسألة فهو الداعي إلى التوقف والاحتمال وأما ما لم يدل دليل على زيادة ولا أصالة فلا مرية في دعوى الزيادة فيه حملا على الأكثر نحو الزّامَج واللِّهابة[٣] ونحوهما إذ لم يتعارض فيه دليلان كما تقدم من الأمثلة.(ص ص.٨/٣٦٤- ٣٦٥)

يمكن في رأيي إدراج هذه المغالطة تحت اسم" مغالطة القسمة الثنائية الزائفة"، حيث أشار عادل(٢٠١٣) أن السائل يمكن أن يقع فيها عندما يبنى حجته على افتراض أن هناك خيارين فقط أو نتيجتين ممكنتين لا أكثر، بينما هناك خيارات أو نتائج أخرى، إنه يغلق عالم البدائل الممكنة أو الاحتمالات الخاصة بموقف ما، وهذا مخالف لأصول الاستدلال النحوي في باب عظيم وكبير من أبوابه وهو باب تعارض الأدلة وتكافؤها، فالألف إما أصلية أو زائدة أو محتملة لكليهما بناء على تكافؤ الأدلة وتساويها، أو تعارض الأصول، وليس بناء على انعدم الدليل كما نص السؤال، فعدم استغراق القسمين لجميع الاحتمالات القائمة جعل الشاطبي يصفها بالمغالطة.

مغالطة إذا كانت الأسماء قبل الأفعال بحجة أن الأفعال أحداث الأسماء، والمحدث قبل الحدث فيلزم منه أن الحروف قبلهما بحجة أنها تعمل فيهما والعامل قبل المعمول:

يقول الزجاجي(١٩٨٦):

قال البصريون والكوفيون: الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء، وقد مضى القول في اصطلاحهم على هذا. والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه، و الفاعل سابق لفعله. وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان

---

(٣) اللهابة: اسم واد، والزامج : جاء في اللسان: "أَخذ الشَّيْءَ بزَأْبَجِه وزَأْمَجِه أَي بجَمِيعِه إِذا أَخذه كُلَّهُ؛ قَالَ الْفَارِسِيُّ: وَقَدْ هُمِزَ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ"(ابن منظور، ١٤١٤، ص.٢/٢٨٥).

تحدث فيها وإعراب تؤثره، وقد دلّلنا على أن الأسماء سابقة للإعراب. والإعراب داخل عليها، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال مؤثرة فيها المعاني والإعراب. فقد وجب أن تكون بعدها.

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة. يقال لهم: قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيها، كما أن الفاعل قبل فعله، وكما أن المحدِث سابق لحدثه. وأنتم جميعا مقرون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقا سابقة لها. وهذا لازم لكم على أوضاعكم ومقاييسكم.؟

الجواب أن يقال، هذه مغالطة. ليس يشبه هذا الحدث والمحدِث، ولا العلة والمعلول، وذلك أنا نقول إن الفاعل في جسم فعلا ما، من حركة وغيرها، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم. فنقول إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب لا يجب من ذلك أن يكون سابقا للمضروب موجودا قبله. بل يجب أن يكون سابقا لضربه الذي أوقعه به. وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سنا من الضارب . ونقول أيضا؛ إن النجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك أن يكون سابقا للخشب الذي منه نجر الباب. ومثل هذا واضح بين. فكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال، وإن لم تكن أجساما، فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها. وهذا بين واضح.(ص ص. ٨٣– ٨٤)

إن السؤال السابق جاء إلزام الخصم فيه بما لا يلزمه في تداول اللغة واستعمالها، وجاءت المغالطة فيه من قياس فاسد سببه الكلمة المشتركة في الدلالة أو لنقل المحتملة لأكثر من معنى وهي" القَبْلِيّة " فالفريق المعترض أو المغالط يفسر القبلية بالوجود المكاني أو الجسمي أو الزمني، وهذا يؤدي إلى أنه إذا كان الاسم قبل فعله أو المحدث قبل حدثه وكانت الحروف عوامل في الأسماء والأفعال، فبذلك تكون الحروف قبلهما لأنها تعمل فيهما مكانيا، لكن

الفريق المدّعي يفسر القبلية بوقت وقوع الفعل دون اعتداد بمبدأ المكانية، لذا كان الرد من خلال أمثلة واقعية استعماليا لا من خلال لزوم منطقي لارتباط علة بمعلول، وتمثل هذا في قول الزجاجي: الفاعل في جسم فعلا أو حركة سابق لفعله ذلك فيه، لا للجسم، فالضارب لا يلزم سبقه للمضروب، بل هو سابق للضرب الذي أوقعه، لأن المضروب قد يكون أكبر منه سنا فكيف يكون سابقا له؟ لذا قال السيرافي(٢٠٠٨):

فلو كان جنس عمل العامل في المعمول فيه في غير ترتيب عمله، يوجب أن يكون العامل قبل المعمول فيه، لوجب أن تكون الأفعال قبل الأسماء، ووجب من ذلك ما هو أقبح من ذلك، وهو أن تكون الحروف قبل الأسماء والأفعال؛ لأنها تكون عاملة في الأسماء والأفعال، ولا يعملان فيها، وهذا محال فاسد؛ لأن الحروف جاءت لمعان في الأسماء والأفعال، ولا يقمن بأنفسهن.(ص.١٧/١)

ولذا أيضا وصف الرضي(١٩٧٥) استخدام قاعدة: العامل قبل المعمول، في إثبات أسبقية الفعل على المصدر بأنها" مغالطة، لأن قبله بمعنى أن الأصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول، والنزاع في أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل، فأين أحد التقدمين من الآخر؟.(ص.٣/٤٠٠)

ثانيا: السؤال المغالطي في الألغاز النحوية:

لقد ارتبطت المساءلة بالألغاز النحوية ارتباطا لا يكاد ينفصل عنها، حيث إن الألغاز حوت إشكالات متنوعة بين النحو والدلالة ولذلك" كان العلماء المتقدمون كالأصمعي وغيره يتساءلون عنها ويتباحثون"(ابن هشام، ١٩٩٧، ص.٢٦) وقد قسّمها السيوطي إلى أقسام ذكر منها" وألغاز قصدتها أئمة اللغة... تحتاج إلى أن يسأل عن معانيها ولا تفهم من أول وَهْلة وتارة يقع الإلغاز بها من حيث اللفظ والتركيب والإعراب"(السيوطي، ١٩٩٨، ص.١/٤٥٠).

فإذا كان المحدثون قد أدرجوا ضمن المغالطات" مغالطة الإعجام التي تتعلق بالخطاب بنوعيه المكتوب والشفوي وذلك بتحريف وتصحيف نطق الكلمات نبرا وتنغيما، أو تخفيف المشدد وتشديد المخفف...إلخ، التي تؤدي إلى الخلط والتشويش على المخاطب كما أشار صديقي(٢٠١٧)، والباهي(٢٠١١)، وذكرها أرسطو ضمن المغالطات الست المعتمدة على اللغة التي يجمعها مصطلح الالتباس كما أشار مصطفى(٢٠٠٧) فهل يمكن إدراج الألغاز النحوية والأسئلة عنها – وفقا لهذه المعايير الحديثة في تحليل الخطاب– ضمن الأسئلة المغالطية التي قصد بها التخطئة ؟ وإذا كان هدفها الأصلي حفظ الغريب والمشترك فهل يعني ذلك أن تخالف الشكل الكتابي المعهود من ناحية، وتخالف أصول الاستدلال النحوي بالقياس على الشاذ والنادر والقليل بل والفاسد أحيانا؟، وما الدليل على قصد المغالطة أو الخداع فيها؟

وقبل أن أجيب عن الأسئلة التي يطرحها هذا المطلب أردت أن أنوِّه على شيء مهم ذكره ابن زحاف(٢٠١٩) أنه:

لا يجب أن يُنظر إلى المغالطات الحجاجية كنشاطٍ مناف لطبيعة الإنسان بل هو نشاط يدخل في صميم تكوينه السيكولوجي، وهو مظهر من مظاهر النمو المعرفي لديه. كل ما في الأمر أن فحص هذه المغالطات ودراستها يفتح آفاقا جديدة من المعرفة بالتفكير الإنساني من جهة وبطرائق الاستدلال لديه، ومن ثم المحاججة والإقناع.(ص.٥١)

فليس معنى قولنا أننا نعتبر الألغاز النحوية ميدانا رحبا للمغالطات أننا نعيبها بذلك، فنحن نعلم أن غايتها نبيلة تتمثل في حفظ الغريب من اللغة والقواعد، ولعل هذا هو الجانب الإيجابي فيها أو التعليمي، لأنها تريد في النهاية أن تصل إلى الحقيقة – بعكس المغالطات السوفسطائية التي لا تريد الوصول إليها إيمانا منها بأنّ كلّ شيءٍ نسبي– إلا أن الواقع يثبت أنها استخدمت أيضا للاستقواء على الآخر من خلال خداعه وتضليله بالسؤال عن

معنى اللغز أو إعرابه لاسيما أمام الخلفاء والأمراء، وهذا هو الجانب السلبي أو الكيدي فيها، لذا فإن القصد والمقام هما اللذان يحكمانها في النهاية. ومما يؤكد ارتباط الألغاز بالمغالطة أن طاش كبرى زاده في كتابه مفتاح السعادة ومصباح السيادة أفرد فصلا أسماه "علم الأحاجي والأغلوطات" قال فيه:" وهو فرع من فروغ اللغة والصرف والنحو، وهو علم يبحث فيه عن الألفاظ المخالفة لقواعد العربية بحسب الظاهر، وتطبيقها عليها، إذ لا يتيسر إدراجها فيها بمجرد القواعد المشهورة"(طاش كبرى زاده، ١٩٨٥، ص.٢٤٩/١).

وبالنظر في معنى أغلوطات في معاجم اللغة نجد أن "الأغلوطات جمع أغلوطه يقال: وَبَيْنَهُمْ أُغْلُوطَةٌ، أَيْ شَيْءٌ يُغَالِطُ بِهِ بَعْضُهُمْ بَعْضاً"(ابن فارس، ١٩٧٩، ص.٣٩٠/٤). وفي الحديث:" «أَنَّهُ نَهى عن«الأُغْلُوطَات» .... وَأَرَادَ المَسائلَ الّتي يُغَالَط بِهَا العُلَماء ليَزِلُّوا فِيهَا فيهيجُ بِذَلِكَ شَرٌّ وَفِتْنَة(ابن الأثير، ١٩٧٩، ص.٣٧٨/٣). وفي هذا دليل على أن الألغاز توقع في مزالق العنف الحواري التي أشار إليها محمد العمري، كما يؤكد اشتمالها على المغالطة.

كذلك ذكر صاحب المطالع النصرية في أصول الكتابة عددا من صور الكتابة التي تستخدم في هذا الغرض منها" أن حذف نون إنْ الشرطية مع لا النافية فتكتب بـــ" إلا "**ولذا يغالَط** بها فيقال: هذا الاستثناء متصل أو منقطع؟ مع أن الاستثنائية لا يليها إلا الاسم ولو تأويلا والشرطية لا يليها إلا الفعل ولو تقديرا..."(الهوريني، ٢٠٠٥، ص.٣٨٩). وهذه تسمى مغالطة الشكل الكتابي التي سنكتفي بعرض بعض نماذجها(٤)

(٤) سوف أكتفي في هذا المبحث بعرض نماذج تدل على الفكرة لا غير من خلال مغالطة الشكل الكتابي، لأن صور المغالطات في الألغاز متنوعة وتحتاج إلى بحث مستقل، لـــا سيما إذا ربطت بما قدمه ابن دريد في كتاب الملاحن، وما قدمه ابن فارس في رسالته"

ويؤكد قصد الخداع والتمويه أن قائل اللغز يعرف جوابه، ومن ثم فهو ليس بمستخبر وإنما هو على أحسن الأقوال ممتحن لمن أمامه، وفي كثير من الأحيان يريد الاستقواء على الآخر، ولذا يعايي بها العلماء بعضهم بعضا، ومن هنا تكون المغالطة. لذا ذكر الفارابي قوله في هذا الشأن أن" المغالَط الذي من صناعته إنما يخاطبه بمقدمات مموهة خاصة بتلك الصناعة يتسلمها منه بالسؤال، وهذه المخاطبة تسمى الامتحان"(الفارابي، ١٩٨٦، ص.٣/٥٠). فمثلا في قول الشاعر:

عافتِ الماءَ في الشتاء فقلنا ... برديه تصادفيه سخينا

ذكر السيوطي أنه: يسئل عن هذا البيت" فيقال: كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا؟"(السيوطي، ١٩٩٨، ص.١/٤٥٧)، وروي أن المازني سُئل عن البيت، فأفكر فيه، ثم قال:

أيها السّائلوني عنْ عَويصٍ ... حارتِ الأفكارُ أنْ يسْتبِينَا

إنّ لامًا في الراء ذاتُ إدغامٍ ... فافْصِلَنْهَا تَرَى الجَوابَ يقِينا

(البغدادي، ١٩٨٥، ص.٥/١٥٥)، فالذي حدث في البيت هو تحريف كما ذكر د.رمضان عبد التواب (١٩٩٥)، حيث وصل الكاتب والقارئ (بل ردّيه) وأدغم اللام في الراء فصارت (برّديه)، وربما استدل بعض من تكلم في هذا بوجود مثله في القرآن الكريم كما في قوله تعالى {كَلَّا بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ}﴿١٤﴾ سورة المطففين، حيث نقرؤها "برّان " والقياس في رأيي فاسد لأن" بل ران" على مستوى الكتابة المصحفية قياسية، وعلى مستوى الأداء الصوتي وضعت "س" كما هو موضح بالآية، وهي تعني السكت بينهما، وحتى من خالف حفصا في القراءة وأدغم دون سكت بينهما كتبت (بل ران) مفصولة، ولذا ذكر(الباهي، ٢٠١١) أن المغالط:

فتيا فقيه العرب"، فكل هذه أسئلة تحتاج لدراستها وفق النظريات الحديثة في تحليل الخطاب.

يستخدم حِيَلاً تنتهي بالمخاطب إلى أن يفهم من القول ما يخالف القصد بشكل يفضي إلى تعطيله، قوامه في ذلك سبل من قبيل اعتماد الألفاظ المشتركة .... كما يعود التغليط لعوامل أخرى مثل النبرة والإعجام والتخفيف والتشديد، فقد يغير من إعراب اللفظ ليتغير مفهومه أو يحول التشديد إلى التخفيف أو المد إلى القصر...إلخ.(ص ص٣٨١ – ٣٨٢)، ولعل الذي حدث بالبيت السابق يعد قليلا إذا قورن بقول الآخر(الفارقي،١٩٧٤، ص.١٠٦):

وإنّا رعاتٍ للضيوف أكارما سمت فرآها الأبعدون على قرب

يقصد: وإنْ نارُ عاتٍ سمت للضيوف أكارما " فأدغم النون في النون، وفصل الراء عن كلمة نار فدخلت على "عات" وبالطبع حملت معنى الرعاية عند المتلقي، لكن كيف وهي مجرورة لإن واسمها؟

ولهذا أشار أسيداه (٢٠٠٥) إلى أن اللغة وحدها بإمكانها تضليل المتلقي لها دون أن يشعر بوجود مغالطة في القول، وأنه ليس هناك من خدعة أكبر يذهب الإنسان ضحيتها مثل ثقته العمياء باللغة، ذلك أن الاستعمال اللغوي قد يكون استعمالا سليما أو استعمالا سقيما، صادرا عن حسن نية أو عن سوئها.ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

لما رَأَيْت أَبَا يزِيد مُقَاتِلًا ... أدع الْقِتَال وَأشْهد الهيجاء

يقول صاحب المغني:" وَهُوَ لغز يُقَال فِيهِ أَيْن جَوَاب لمّا ؟ وَبِمَ انتصب أدع ؟ وَجَوَاب الأول أَن الأَصْل لنْ مَا ثمَّ أدغمت النُّون فِي الْمِيم للتقارب ووصلا خطا للإلغاز وَإِنَّمَا حَقّهمَا أن يكتبا منفصلين(ابن هشام، ١٩٨٥، ص.٣٥٣).

إن مخالفة الألفاظ والتراكيب الواردة في الألغاز لقواعد العربية المشهورة وإن كان هدفها حفظ الغريب والمشترك كما ذكر كل من تحدث عن الألغاز فإن هذا لا ينفي عنها قصد التغليط في هذا الفن، كما أنه يدل على خرق قواعد التعاون التي يكون على أساسها تأويل الكلام، ولذلك سنجد كثيرا من أبيات الألغاز تحلل نحويا ودلاليا في ضوء القليل والنادر والشاذ في النحو

العربي. وخلاصة القول بأن الألغاز استخدمت كوسيلة لحفظ الغريب وللتباحث بين العلماء لكن هذا لا ينفي عن السؤال عنها قصد المغالطة على مستوى اللغة المكتوبة، لا سيما حين تكون مجالا للتناظر بين العلماء، وأن مثل هذه الأسئلة قد غير نفوس العلماء تجاه بعضهم وأننا لو قارنا بين ما فعله المازني أو الأصمعي أو غيرهما – على اختلاف في الرواية – بأبي عمر الجرمي حين قال: من سألني عن بيتٍ لا أعرفه من جميع ما قالته العرب فله عليّ سبق، فقام أحدهما برواية بيتٍ من الشعر واستبدل كلمة بأخرى وهو:

قد كن يخبأن الوجوه تسترا ... فالآن حين بدأن للنظار

وقال له كيف تروي هذا البيت هل هو: بدأن أو بدين؟ فقال الجرمي بدأن، فقال له أخطأت إنما هو بدون.

أقول لو قارنا ذلك بما فُعل في أبيات الألغاز النحوية من فصل حرف عن كلمة وجعله مع الأخرى، ومن استعمال للكلمات المشتركة بين الاسم والفعل والحرف...إلخ، ومن التباس على المستوى التركيبي والمعجمي والصوتي لتبين لنا كيف تكون اللغة وسيلة من وسائل المغالطة، يقول الزجاجي: قال المبرد: مثل هذا لا يخفى على الجرمي، إنما غولط. وقع في هذه الحكاية سهوٌ من الحاكي لها أو من الناقل... وإنما كان ذلك على الأغلوطة والتجربة.(الزجاجي، ١٩٨٣، ص.٢٣٥)، فقوله: إنما غولط فيه دليل على مبدأ سوء النية في التغليط، ويؤكد هذا" أن الجرمي لم ينس هذا الموقف وإنما أسرها في نفسه، وفطن لما قصده به، واستأنى به إلى أن تصدر الْأَصْمَعِي فِي حلقته، واحتفى الْجمع بِهِ، فَوقف عَلَيْهِ وَقَالَ لَهُ: كَيفَ تَقول فِي تَصْغِير مُخْتَار..."(الحريري،١٩٩٨، ص.١٢٠). فنلحظ هنا عدة أمور ترجح سوء النية وقصد التغليط، أولها: اعتراف الجرمي بأن ما فعله ظلم وتفاخر، وذلك بعدما قال له السائل: أخطأت، ففكر وقال إنا لله هذه عاقبة البغي، وثانيها: ما نقله الزجاجي أن المسألة مبنية على الأغلوطة، وثالثها: ما نقله ابن جني والسيوطي من أن الجرمي تغفّل الأصمعي في مسألة تصغير مختار، لكي يرد له ما فعله به أمام الناس.(ابن جني، د.ت،

ص.٣٠٣/٣)

الخاتمة

لقد انتهى البحث من دراسة المساءلة بين الحجاج التقويمي والمغالطة إلى عدد من النتائج من أبرزها:

١- قيام التراث النحوي في بنيته الفكرية على المساءلة في كل جوانبه تقعيدا وتوجيها وتفسيرا وتعليلا...إلخ، وتمثل ذلك في سياقات متنوعة أبرزها سياق الفنقلة، وأن المساءلة في التفكير النحوي قد تكون صريحة أو مضمرة، وهي المحرك الأصيل للسجال والنقاش، ويمكن الاعتماد عليها من خلال تعدد الأجوبة في اختيار البدائل التي يمكن الاعتماد عليها في تطوير التفكير النحوي، وكان بإمكان النحاة الإدلاء بإخباراتهم بعيدا عن سياق المساءلة لكن الفكر النحوي يقوم على اعتبار الآخر، ومراعاة المتلقي باتخاذ كل السبل المؤدية إلى إقناعه.

٢ـــ شكلت المساءلة دورا بارزا في الحجاج التقويمي من خلال القيام بدور المتكلم والمتلقي في آن واحد وذلك ضمانا لعدم الاعتراض على الرأي، لكنها لم تكن حجاجا تقويميا في كل سياقاتها بل جاء السؤال مغالطيا في بعض الأحيان من ناحية الاستدلال النحوي.

٣- تبين من خلال اعتماد التراث النحوي على المساءلة حرص النحاة على صناعة التفكير النحوي في جانب حجاجي إقناعي منقطع النظير، فليست المساءلة من باب الجدل وإن دلت في بعض سياقتها عليه، وإنما هي طريقة تفكير تهدف إلى الوصول إلى الحقيقة، والحقيقة نسبية تختلف من شخص لآخر، لكن يكفي أن يكون الذي يقدمها مقنعا.

٤ ـــــ اتضح أيضا أن الأسئلة الواردة في سياق الفنقلات وغيره من السياقات التي تنوولت من قبل الباحثين على أنها طريقة تعليمية تبسيطية أو طريقة من طرق عرض الخلاف ليس هذا هدفها فحسب، بل إنها

أسئلة تهدف إلى إقامة حوار حقيقي ولو بالافتراض يؤدي في النهاية دورا استدلاليا حجاجيا إقناعيا مؤثرا في المتلقي وجعله في قلب العملية الحجاجية بل مديرها.

٥- تباينت قوة الحجاج الذي يؤديه السؤال في التفكير النحوي، حيث لاحظت أن غالب الأسئلة جاءت إجاباتها مفتوحة وذلك في سياق التعليل والتوجيه والتفسير والتصنيف وغيره من السياقات، لكن عندما يتعلق الأمر بالرد على الآخرين في آرائهم فإن السائل قد يقوم بغلق السؤال وحصره بين إجابتين محددتين ليس أمام الآخر إلا اختيار أحدهما وهنا يتم إقحامه في الاعتراف بما يقوله الطرف الأول.

٦- أثبت البحث إمكانية الربط بين ما قدمه التراث النحوي في الفنقلة وغيرها وبين ما قدمه ميشيل مايير حول نظرية المساءلة وبين ما قدمه طه عبد الرحمن في الحجاج التقويمي، وأن تراثنا مازال بحاجة ماسة إلى إعادة قراءته في ضوء النظريات الحديثة.

٧- ارتأى البحث أن الألغاز النحوية وإن اتخذت هدفا تعليميا يتمثل في حفظ الغريب في اللغة وتقوية المران على الجدل والتناظر فإنها لم تخل من المغالطات لا سيما مغالطة الشكل الكتابي المخالف لأصول القواعد الإملائية مع مخالفة القواعد الصرفية والنحوية المطردة في التقعيد النحوي وحملها على قواعد إما شاذة أو نادرة أو قليلة أو ضعيفة في الاستعمال وذلك من أجل تغليط الآخرين ومحاولة الانتصار عليهم، وتبين من خلال دراسة بعض نماذجها كيف تكون اللغة وسيلة من وسائل التغليط، واتضح أنها كانت سببا في إضمار سوء النية بين النحاة وبعضهم، إلا أنها في النهاية تختلف عن المغالطات السوفسطائية التي لا تريد الوصول إلى الحقيقة. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

قائمة المصادر والمراجع

ـــــــ ابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري.(١٩٧٩). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي.(د.ط). المكتبة العلمية. بيروت.لبنان.

ـــــــ الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن.(١٩٧٥). *شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب*. تحقيق يوسف حسن عمر.ط٢. منشورات جامعة قاريونس. بنغازي. لبيا.

- الإستراباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني.(٢٠٠٤).شرح شافية ابن الحاجب.تحقيق د.عبد المقصود محمد عبد المقصود.ط١. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة.

ـــــ الأشموني، علي بن محمد بن عيسى. (١٩٩٨). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ط١. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

ـــــ الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري.(١٩٩٩).*أسرار العربية*. ط١. دار الأرقم بن أبي الأرقم.

ـــــ بارت، رولان(١٩٩٤). *قراءة جديدة للبلاغة القديمة*. ترجمة عمر أوكان. (د.ط). أفريقيا الشرق. المغرب.

ـــــ الباهي، حسان.(٢٠١١)." *المغالطة في الخطاب اليومي مقاربة تداولية*". بحث منشور ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، تقديم حافظ علوي، عالم الكتب الحديث. إربد. الأردن.٣٧٥- ٤٢٣.

ـــــ البغدادي، عبد القادر بن عمر.(١٩٧٨) *شرح أبيات مغني اللبيب*. تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق.ط١. دار المامون للتراث. دمشق. بيروت.

ـــــ البهلول، عبد الله.(٢٠٠٧). *في بلاغة الخطاب الأدبي بحث في سياسة القول*. ط١. مطبعة التسفير الفني. صفاقس.

ـــــ ابن جني، أبو الفتح عثمان.

أـــ (٢٠٠٠). *سر صناعة الإعراب*. ط١. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

ب ـــ (د.ت) *الخصائص*. ط٤. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ـــــ ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس.

أـــ (١٩٨٩). *أمالي ابن الحاجب*. تحقيق د. فخر صالح قدارة.(د.ط). دار الجيل. بيروت، دار عمار. الأردن.

ب ـــــ (٢٠١٠).*الشافية في علمي التصريف والخط*. تحقيق د.صالح عبد العظيم الشاعر.ط١.مكتبة الآداب.القاهرة.

ـــــ الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان.(١٩٩٨). *درة الغواص في أوهام الخواص*. تحقيق عرفات مطرجي. ط١. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت. لبنان.

ـــــ الزجاجي، أبو القاسم.

أـــ (١٩٨٣). *مجالس العلماء*. تحقيق عبد السلام هارون. ط٢. مكتبة الخانجي. القاهرة، دار الرفاعي. الرياض.

ب ـــــ (١٩٨٦). *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق د. مازن المبارك. ط٥. دار النفائس. بيروت.

ـــــ ابن السراج، أبي بكر محمد بن سهل.(١٩٩٦). *الأصول في النحو* .ط٣. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان.

ـــــ السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان.(٢٠٠٨). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. ط١. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

ـــــ السيوطي، جلال الدين

أـــ (١٩٩٨). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*.تحقيق فؤاد علي منصور.ط١. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان.

ب ـــ(٢٠٠٦). *الاقتراح في علم أصول النحو*. ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية. ط٢. دار البيروتي.

ـــــ الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى.(٢٠٠٧). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون. ط١. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم

القرى. مكة المكرمة. السعودية.

ـــــ الصبان، محمد بن علي.(١٩٩٧). *حاشية الصبان على شرح الأشموني*. ط١. بيروت. لبنان.

ـــــ صولة، عبد الله.(٢٠٠٧). *الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية*. ط٢. دار الفارابي. بيروت لبنان.

ـــــ طاش كبرى زادة، أحمد بن مصطفى.(١٩٨٥)*مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم*. ط١. دار الكتب العلمية. بيروت.لبنان.

ـــــ عادل، عبد اللطيف.(٢٠١٣). *بلاغة الإقناع في المناظرة*. ط١. منشورات ضفاف. بيروت. لبنان.

ـــــ عبد التواب، رمضان.(١٩٩٥). *بحوث ومقالات في اللغة*. ط٣. مكتبة الخانجي. القاهرة.

ـــــ عبد الدايم، محمد عبد العزيز.(٢٠٠٦). *النظرية اللغوية في التراث العربي*. ط١. دار السلام للطباعة. القاهرة.

ـــــ عبد الرحمن، طه.(١٩٩٨)*.اللسان والميزان أو التكوثر العقلي*. ط١.المركز الثقافي العربي. بيروت. لبنان.

ـــــ ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي.(١٩٩٦). *الممتع الكبير في التصريف*. تحقيق فخر الدين قباوة. ط١. مكتبة لبنان ناشرون.بيروت.

ـــــ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين.(١٩٧٦)*.التبيان في إعراب القرآن*. تحقيق: علي محمد البجاوي (د.ط).عيسى البابي الحلبي.

ـــــ علي، محمد عديل عبد العزيز.(٢٠١١). *التحليل التداولي لخطاب الحجاج النحوي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧ه نموذجا*. ط١. دار

البصائر. القاهرة.

ـــــ الفارابي، أبي نصر.(١٩٨٦). *المنطق عند الفارابي*. تحقيق رفيق العجم. (د:ط). دار المشرق. بيروت. لبنان.

ـــــ ابن فارس.أحمد.(١٩٧٩). معجم *مقاييس اللغة*. تحقيق عبد السلام هارون. (د.ط). دار الفكر.القاهرة.

ـــــ الفارقي، أبي نصر الحسن بن أسد.(١٩٧٤). الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. تحقيق سعيد الأفغاني.ط٢.جامعة بنغازي. لبيا.

ـــــ كيربرات، كاترين. وأوركيوني(٢٠٠٨). *المضمر*. ترجمة ريتا خاطر، ط١. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

ـــــ ابن مالك، محمد بن عبد الله .(١٩٩٠). *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون. ط١. هجر للطباعة والنشر.

ـــــ محسب، محي الدين.(٢٠٠٧). *الثقافة المنطقية في الفكر النحوي: نحاة القرن الرابع الهجري نموذجا*. ط١. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

ـــــ مصطفى، عادل.(٢٠٠٧).*المغالطات المنطقية طبيعتنا الثانية وخبزنا اليومي"فصول في المنطق غير الصوري"*.ط١.المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة.

ميلاد، خالد.(٢٠٠١). *الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية*. ط١. المؤسسة العربية للتوزيع. تونس.

ـــ ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد.(١٤٢٨).تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون.ط١. دار السلام للطباعة والنشر. القاهرة.

ـــــ ابن هشام، جمال الدين.

أ ـــ (١٩٨٥). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*.تحقيق: د. مازن

المبارك ، محمد علي حمد الله. دار الفكر. دمشق.

ب ـــــ (١٩٩٧). *الألغاز النحوية*. تحقيق: موفق فوزي الجبر. ط١. دار الكتاب العربي. دمشق.

ـــــ الهمذاني، المنتجب (٢٠٠٦).*الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد*. تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح. ط١. دار الزمان للنشر والتوزيع. المدينة المنورة. السعودية.

ـــــ الهوريني، أبي الوفاء نصر بن نصر يونس الوفائي.(٢٠٠٥).*المَطَالِعُ النّصرية للمَطَابِعِ المصريّةِ في الأُصُول الخَطّية*.تحقيق طه عبد المقصود. ط١. مكتبة السنة. القاهرة.

ـــــ ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس.(١٩٩٩).*علل النحو*. ط١. مكتبة الرشد. الرياض. السعودية.

قائمة الدوريات والرسائل الجامعية:

ـــــ أبو موسى، محمد .(١٩٩٩). *مناهج علمائنا في بناء المعرفة*. محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.(١٨١- ٢١٦).

ـــــ أسيداه، محمد.(٢٠٠٥). *السوفسطائية وسلطان القول نحو أصول لسانيات سوء النية*.عالم الفكر.٣٣(٤): ٨٥- ١١٢.

ـــــ ابن زحاف، يوسف. (٢٠١٩)."*المغالطات الحجاجية وأهميتها التواصلية*". مجلة جيل الدراسات الأدبية.العام السادس.عدد ٤٩.فبراير:٤٩- ٦٤.

ـــــ صديقي، عبد الوهاب.(٢٠١٧). *المغالطات في الخطاب: قضايا ونماذج من الخطاب السياسي المغربي المعاصر*. مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية.عدد ٦. أبريل(٢٨٣- ٣٠٠).

ـــــ الطائي، نعمة دهش فرحان.(٢٠١٩)."*نظرية المساءلة والبلاغة*

لميشال ماييز مقاربة في الأصول والأسس والتمثلات". مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٤٣، الصفحات(٢١٨٥-٢١٩٦).

ـــــــ محاسنة، محمد محمود عيسى.(٢٠١٥)."*وظيفة التفكير النحوي عند النحاة العرب"*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب. جامعة اليرموك. الأردن.

ـــــــ ملواني،حفيظ .(٢٠١٥)." *فلسفة المعنى في الخطاب الأدبي أطروحة ميشال ماييز أنموذجا"*، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية: ١١(٧). يوليو: ٢٢٣- ٢٤٩ .

ـــــــ يحيى، فطمة.(٢٠١٤).*استراتيجية المغالطة في التراث الأدبي العربي*. رسالة ماجستير غير منشورة.كلية الآداب واللغات. جامعة مولود معمري.تيزي وزو. الجزائر.